جامعة الأزهر – فرع البنات

كلية التجارة – قسم المحاسبة

تفعيل دورلجان المراجعة فى الحد من المخاطر المصرفية الإلكترونية
(دراسة ميدانية)

Acting the Role of Audit Committees in Reducing Electronic Banking Risks (Field Study)

د. أمانى هاشم السيد حسن هاشم

أستاذ المحاسبة المساعد

بكلية التجارة جامعة الأزهر بنات القاهرة

٢٠١١

طبيعة المشكلة :-

يعد قطاع البنوك من القطاعات الهامة والمؤثرة فى الإقتصاد العالمى ، ومماىؤيد ذلك أنه من أهم مظاهر الأزمة المالية العالمية سقوط أكبر المصارف فى الولايات المتحدة الأمريكية و منها إعلان بنك بير ستمز إفلاسه فى بداية الأزمة مما كان له الأثر الكبير على النظام المالى الأمريكي ، وبعد ذلك تعرضت مؤسستى Fannie Mai & Freddie Mac و هما مؤسستان ماليتان تعملان بالرهن العقارى و تسيطران على أكثر من نصف العمليات المالية فى السوق الأمريكية المتعلقة بقطاع الإسكان من تمويل مباشر فضلا عن عملهما فى محافظ السندات المضمونة بالرهون العقارية ، تلى ذلك إنهيار بنك Lehman Brothers وهو من البنوك الضخمة فى الولايات المتحدة الأمريكية ويلعب دورا كبيرا فى السوق الأمريكية لديه حوالى ٢٦ ألف موظف وقد أشهر إفلاسه فى ٢٠٠٨/٩/١٥ والذى أدى إلى تفاقم الأزمة حيث بلغت قيمة إجمالى أصوله قبل الإفلاس ٦٣٩ مليار دولار ، وتبع ذلك إنهيار العديد من المصارف العملاقة وأدى ذلك إلى تفاقم آثار الأزمة على النظام المالى الأمريكى ، و من تداعيات ذلك أن بدأت معالم إنهيار النظام المالى العالمى فى الظهور (د. حسن عبد الكريم سلوم وآخرون ،٢٠٠٩ :ص٧).

مما سبق تتضح أهمية الجهاز المصرفى وإرتباطه الوثيق بالنظام المالى فى الدول مما يدعونا إلى الإهتمام بالتوجه نحو توصيف وقياس و الحد مما يحدق به من مخاطرمصرفية يمكن تعريفها بأنها ، " إحتمالية مستقبلية قد تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها مما يؤثر على تحقيق أهداف المصرف و تنفيذها بنجاح ، وقد تؤدى فى حال عدم التمكن من السيطرة عليها و على آثارها إلى القضاء على المصرف و إفلاسه ".(د. نوال بن عمارة ، ٢٠٠٩: ص٢)، ونتيجة لأن موضوع الدراسة يتصل بالمصارف الإلكترونية- لأنه يتناول المخاطر التى قد تحدق بها- التى عرفها د. زيدان محمد بأنها (د. زيدان محمد ، - : ص٩) " منافذ إلكترونية تقدم خدمات مصرفية متنوعة دون توقف و بدون عمالة بشرية ، هى منافذ لتسليم الخدمة المصرفية قائمة على الحاسبات الآلية ذات مدى متسع زمنيا (خدمات لمدة ٢٤ ساعة) و مكانيا (فى أماكن منتشرة جغرافيا) ، وتقوم فكرة الخدمة المالية عن بعد على أساس وجود البرمجيات المناسبة داخل نظام كمبيوتر العميل ، بمعنى أن البنك يزود جهاز العميل (الكمبيوتر الشخصى) بحزمة البرمجيات - إما مجانا أو لقاء رسوم مالية - وهذه تمكنه من تنفيذ عمليات معينة عن بعد(البنك المنزلى) ، أو كأن العميل يحصل على حزمة البرمجيات اللازمة عبر شرائها من الجهات المزودة ، وعرفت هذه الحزم بإسم برمجيات الإدارة المالية الشخصية ، وهذا المفهوم للخدمات المالية عن بعد هو الأكثر شيوعا فى عالم العمل المصرفى الإلكترونى (أ.محمد محمد الألفى ، بدون سنة: ٧)،

ونظرا لأن الدراسة أيضا تتناول لجان المراجعة فيمكن تعريفها كما يلى : "هى لجنة تنشأ داخل الشركة أو المنشأة محل المراجعة ، وتتكون من عدد من المديرين الخارجيين – أى غير العاملين أو التنفيذين – ممن لديهم الخبرة و الكفاءة فى مجالات المحاسبة و المراجعة و التمويل والإدارة و الإقتصاد و القانون ، ويكون عدد أعضاء اللجنة فردى ولا يقل عن ثلاثة ".(د. محمد رشاد مهنا و آخرون ، ٢٠٠٨: ٤٣).

ومن الجدير بالذكر أن للجان المراجعة دورا هاما فى المصارف لذا فهى تحظى بإهتمام كبير من العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا و المملكة المتحدة و أستراليا و غيرها من الدول ، كما توصى العديد من المنظمات المهنية بتكوينها نظرا للدور الذى تقوم به فى مراقبة عمليات التقرير المالى و الإفصاح لحملة الأسهم و التأكد من مصداقيتها .(د. مجدى محمد سامى ، ٢٠٠٩ :ص١٨٧)، كما يوجد إتفاق بأن أفضل ممارسة لمفهوم حوكمة الشركات ينصب على دور لجنة المراجعة بإعتبارها نقطة الإرتكاز فى تطوير التقارير المالية كما أن وجود لجنة للمراجعة يساهم فى مد خط إتصال مباشر بين مجلس الإدارة و المراجع الخارجى ، و أيضا بين لجنة المراجعة و مجلس الإدارة ، وهى تساهم فى التخفيف من مشكلة المعلومات غير المتماثلة و هو ما يعد من أهم المؤشرات الرقابية الفعالة ، وبناء عليه فإن لجنة المراجعة الفعالة يمكنها زيادة فعالية عملية المراجعة و نظام الرقابة الداخلية و التقارير المالية. (د. إحسان بن صالح المعتاز،١٤٣٠:ص٥).

و بناء على ما تقدم فقد أصبح من الأمور الهامة أن يتم دراسة العلاقة بين وجود لجنة مراجعة فعالة و الحد من مخاطر المصارف تلك هى مشكلة الدراسة و التى يمكن بلورتها فى الأسئلة التالية :-

- ما هى البنوك الإلكترونية وما هى المخاطر التى يمكن أن تواجهها؟

ما هي لجان المراجعة وما هى أهم المهام المسندة إليها؟

- ما هو الدور المرتقب للجان المراجعة للحد من مخاطر البنوك الإلكترونية ؟

هدف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق المقاصد التالية:-

١- توضيح المخاطر المصرفية الإلكترونية بأنواعها المختلفة.

٢- التعرف على دورلجان المراجعة فيما يتعلق بالمخاطر المصرفية الإلكترونية كمحاولة للتخفيف من هذه المخاطر.

٣-إجراء دراسة ميدانية تتناول آراء السادة العاملين بمجال المراجعة فى المصارف بما يؤدى إلى تطور دور لجان المراجعة فى الحد من المخاطر المصرفية .

أهمية الدراسة :-

تنال الدراسة الحالية قدرا كبيرا من الأهمية يمكن توضيحه من خلال النقاط التالية :-

١- يستمد الإقتصاد المصرى قوته و متانته من سلامة النظام المالى المصرى وبصفة خاصة من سلامة النظام المصرفى المصرى مما يعكس أهمية دور لجان المراجعة فى هذه المصارف .

٢- ترتكز الصناعة المصرفية بصفة عامة على فن إدارة المخاطر و التى بدونها تنخفض الأرباح إلى مستويات غير مرضية أو تنعدم مما يعكس أهمية التركيز على إدارة المخاطر فى المصارف.

فروض الدراسة :-

لتحقيق أهداف الدراسة فقد بنيت على الفرض الأساسي التالى :-

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجود لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر المصرفية الإلكترونية .

ويندرج تحت الفرض الرئيسى مجموعة من الفروض الفرعية التالية :-

١- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجود لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر الإستراتيجية بالمصارف الإلكترونية .

٢- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجود لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف الإلكترونية .

٣- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجود لجان المراجعة بالمصرف والحد من مخاطر السمعة بالمصارف الإلكترونية .

٤- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجود لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر القانونية بالمصارف الإلكترونية .

٥- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجود لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر الإئتمانية بالمصارف الإلكترونية .

٦- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجود لجان المراجعة بالمصرف والحد من مخاطر السيولة بالمصارف الإلكترونية .

٧- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجود لجان المراجعة بالمصرف والحد من مخاطر السوق بالمصارف الإلكترونية.

٨- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجود لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر الأخلاقية بالمصارف الإلكترونية .

٩- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجود لجان المراجعة بالمصرف والحد من مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف الإلكترونية .

حدود الدراسة :-

لتحقيق أهداف الدراسة تم إختيار مجموعة من الحدود تتمثل فيما يلى :-

- تطبق هذه الدراسة فى غياب إدارة المخاطر ، وفى حالة وجود إدارة للمخاطر ترى الباحثة بأنها مكلفة بإدارة المخاطر بإعتبارها إحدى الإدارات التابعة لمجلس الإدارة ولذلك فهى تخضع لإشراف لجنة المراجعة من وجهة نظر الباحثة.
- تم إجراء الدراسة الميدانية على فروع بنك مصر بالقاهرة بإعتباره أعرق البنوك فى جمهورية مصر العربية وبنك الإستثمار العربى و البنك المركزى المصرى لإجراء الدراسة الميدانية .

منهج الدراسة:

تتبع هذه الدراسة منهجين هما النظرى و الميدانى كما يلى :-

المنهج النظرى:-

لتفعيل دورلجان المراجعة فى الحد من المخاطر المصرفية الإلكترونية، وفى سبيل تحقيق ذلك لجأت الباحثة إلى مجموعة من المراجع، منها الكتب والدوريات العربية والأجنبية وكذلك المؤتمرات والندوات المحلية و العربيه والدولية، كما قامت باستقراء الكثير من المقالات والمؤتمرات والندوات على شبكة المعلومات التى تناولت هذا الموضوع بإسهاب شديد وخاصة الأجنبية منها .

المنهج الميدانى :-

صممت الباحثة إستمارة إستبيان ، قامت بتوزيعها على مجموعات مختلفة من الأعمار والخبرات والإدارات من السادة أساتذة الجامعات فى مجال مراجعة أعمال المصارف ، وعلى السادة العاملين بالمصارف المصرية ، وحتى تسترشد بآرائهم فى إستمارة الإستبيان قبل توزيعها على العاملين بمجال المراجعة و إدارة المخاطر فى المصارف ، ثم قامت بتوزيع عدد ١٢٠ إستمارة إستبيان لإجراء دراسة ميدانية تتناول آراء السادة العاملين بمجال المراجعة فى المصارف المصرية لاستطلاع آرائهم بهدف تحسين دور لجان المراجعة فى الحد من المخاطر المصرفية ، وذلك لإبداء آرائهم فى إستمارة الإسبيان قبل توزيعها ، وفى ومرحلة توزيع الإستمارة وزعت على العاملين بمجال المراجعة و إدارة المخاطر فى المصارف.

خطة الدراسة :-

لتحقيق هدف الدراسة تم تقسيمها إلى ما يلى :-

١ - الدراسات المحاسبية السابقة .

٢- طبيعة المصارف الإلكترونية .

٣- الإطار المفاهيمى للجان المراجعة .

٣- الإطار المفاهيمى للمخاطر المصرفية الإلكترونية .

٤- المخاطر المصرفية للمصارف الإلكترونية .

٥- دور لجان المراجعة فى مواجهة المخاطر ذاتها وكيفية التعامل معها وتحديدها وتقويمها وإختيار التقنيات للتكيف معها كلما أمكن ذلك.

٦- الدراسة الميدانية بعنوان " تفعيل دور لجان المراجعة في الحد من المخاطر المصرفية "

٧- النتائج و التوصيات و المراجع.

١-الدراسات السابقة

وتنقسم إلى نوعين الأول يتصل بلجان المراجعة والثانى بالمخاطر المصرفية ، كما يلى :-

١/١ -الدراسات المحاسبية السابقة المتصلة بلجان المراجعة :-

١/١/١ -Klein, ٢٠٠٢: ٣٧٥-٤٠٠

"Audit Committees, Board of Director Characteristics and Earnings Management".

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو دراسة العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ولجان المراجعة

ومدى احتمال وجود ممارسات لإدارة الأرباح

وهى دراسة ميدانية ، وقد تم الاستعانة لتحليل نتائجها بالعديد من الأساليب الإحصائية منها أسلوب

تحليل الإنحدار والارتباط لاختبار صحة أو عدم صحة فروض الدراسة.

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية :-

- وجود علاقة سالبة بين استقلال لجنة المراجعة وبين احتمالات وجود ممارسات إدارة الأرباح.
- وجود علاقة سالبة بين استقلال مجلس الإدارة وبين احتمالات وجود ممارسات إدارة الأرباح.

١/١/٢ - Bedard, ٢٠٠٤: ١٣-٣٥ :-

"The Effect of Audit Committee Expertise, Independence, and Activity Aggressive Earnings on Management"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين محددات لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات و الحد من ممارسات إدارة الأرباح

. وكانت الدراسة تحليلية وقد توصلت إلى النتائج التالية :-

١-أن استقلال أعضاء لجنة المراجعة يساهم في التقليل من ممارسات إدارة الأرباح.

٢-أن وجود أحد الأعضاء من ذوي الخبرة في النواحي المالية والمحاسبية يساهم في التقليل من ممارسات إدارة الأرباح..

١/١/٣ – Roman Weil,et al .,٢٠٠٥ :٢٤١– ٢٦١ :-

"Audit Committee Financial Expertise "

تهدف هذه الدراسة إلى تطوير طرق التصنيف التى يمكن أن تطبقها لجان المراجعة فى كتابة التقارير ،حيث إختبرت الدراسة الميدانية التى أجراها المؤلفان على ٣٠٠ شركة والتى حصلت على تفويض للإفصاحات عن القوائم المالية لهذه الشركات فى الفترة من ٢٠٠٠حتى ٢٠٠٤، وقامت بتحليل خبرة ومعلومات أعضاء لجنة المراجعة . وبالرغم من أن الدراسة وجدت زيادة معينة فى مستويات مراجعة أعضاء لجان المراجعة ذوى الخبرة المحاسبية (نحو تطبيق المادة ٤٠٧ بقانون Sarbanes-Oxley بالولايات المتحدة الأمريكية) ، كما وجد أيضا إهتمام واسع من الشركات كحد أدنى من قبل المدير التنفيذى والرئيس الذين ليست لديهم خبرات مالية أو محاسبية فى لجان المراجعة ، وجد المؤلفان أن المدير التنفيذى والرئيس فى لجنة المراجعة تابعوا إهتمامهم بتطبيق المادة٤٠٧ بقانون Sarbanes-Oxley بالولايات المتحدة الأمريكية ، وقد كانت الدراسة نظرية .

١/١/٤- - Stuart Turley, et al. ,٢٠٠٧ : ٧٦٥-٧٨٨ :-

, "Audit committee effectiveness: informal processes and behavioural effects"

تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق فى الظروف التى تؤثر على العمليات و الفعالية المحتملة للجان المراجعة ، مع التركيز بصفة خاصة على التفاعلات بين لجان المراجعة والتقارير المالية ووظيفة المراجعة الداخلية و المراجع الخارجى .

وقد قدمت الدراسة دراسة حالة بنيت على الإرتباط المباشر و المشاركات فى أنشطة لجان المراجعة بما فى ذلك رئيس لجنة المراجعة و المراجعين الخارجيين و الداخليين والإدارة العليا .

ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة كانت كالآتى :-

(١) أن أغلب التأثيرات ذات الدلالة لأعضاء لجان المراجعة على الحوكمة تحدث خارج الهياكل الرسمية و العمليات .

(٢) أن لجان المراجعة لها تأثير على السلوك السائد بالمنظمة وربما يستخدم كتهديد ، حليف ومحكم فى تقديم الحلول للقضايا و الصراعات .

(٣) يمكن أن يساعد أعضاء لجان المراجعة فى وضع السياسات ، عمليات الإتصالات ، وأيضا لهم تأثير فى تفسيرات الأحداث و القيم الثقافية .

١/١/٤ دراسة د.مجدى محمد سامى ، ٢٠٠٩

بعنوان ، " دور لجان المراجعة فى حوكمة الشركات و أثرها على جودة القوائم المالية المنشورة فى بيئة الأعمال المصرية "

هدفت الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسى وهو تحليل دور لجان المراجعة فى زيادة فعالية حوكمة الشركات و أثرها على جودة القوائم المالية المنشورة فى بيئة الأعمال المصرية ، يتفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية منها تناول الأسباب التى أدت إلى زيادة الإهتمام بموضوع حوكمة الشركات ودور لجان المراجعة فى زيادة فعالية حوكمة الشركات وتحليل أثر لجان المراجعة على تحسين جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية المنشورة فى بيئة الأعمال المصرية .وكانت الدراسة نظرية توصلت للنتائج التالية فيما يتعلق بلجان المراجعة :-

- الهدف الرئيسى من وجود لجان المراجعة هو تأكيد وزيادة الثقة و الصدق فى القوائم المالية .
- تسعى لجان المراجعة إلى الحفاظ على حقوق المساهمين و تعظيم ثرواتهم بشكل عادل ، وكذلك دعم مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة .
- من بين مهام لجان المراجعة التأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتقييم الرقابة الداخلية وحل المنازعات التى تنشأ بين الإدارة و المراجع الخارجى ، ولتحقيق ذلك يتحتم أن يراعى تشكيل لجان المراجعة من كافة التخصصات اللازمة للعمل من محاسبين أو محللين ماليين لضمان جودة التقارير و القوائم المالية.

- **١/١/٥ - Joe Christopher, et .al, ٢٠٠٩: ٢٠٠-٢٢٠ :-**

"A critical analysis of the independence of the internal audit function: evidence from Australia "

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو التحليل الإنتقادى لإستقلال وظيفة المراجعة الداخلية من خلال علاقتها بالإدارة و لجنة المراجعة .

وقد إستخدمت الدراسة الأسلوب الميدانى للتوصل إلى نتائجها التى بنيت على أساس المقارنة الإنتقادية للردود على إستمارات الإستبيان المرسلة إلى رؤساء المراجعة التنفيذيين فى أستراليا الأدبيات الموجودة و الممارسات الجيدة كدليل يتم الإسترشاد به .

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية :-

فيما يتعلق بالتهديات المتصلة بالعلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية و الإدارة فهى تشمل :-

إستخدام وظيفة المراجعة الداخلية كحجر أساس للأوضاع للمواضع الأخرى ، أن يتم الحصول على موافقة المديرالتنفيذي أو المدير المالى على موازنة وظيفة المراجعة الداخلية ، و الإمداد بمدخلات لخطة المراجعة الداخلية ، و إعتبار المراجع الداخلى " كشريك " وخاصة عند التعرض لتهديدات أخرى.

وفيما يتعلق بالعلاقة بلجنة المراجعة ، فإن تعريف التهديدات فى نفس السياق يشمل :-
أن الرئيس التنفيذى للمراجعة لا يقدم التقاريرالوظيفية للجنة المراجعة ، أن لجنة المراجعة لاتملك المسئولية عن تعيين و طرد و تقييم الرئيس التنفيذى للمراجعة ، وألا يكون جميع أعضاء لجنة المراجعة أو على الأقل واحدا منهم لديه تأهيل محاسبى .

٢/١ الدراسات السابقة المتعلقة بالمخاطر فى المصارف :-

١/٢/١ دراسة د. محمد عبد الحليم عمر ، ٢٠٠٥ :١ -٤٢ :-

بعنوان ، " إدارة المخاطر فى المصارف الإسلامية "

تهدف الدراسة إلى التعريف بالمخاطر المصرفية و إدارتها ، إلقاء الضوء على الملامح العامة لإدارة المخاطر المصرفيـــة وفق مقررات لجنـــــة بازل(١,٢)، ثم تحـــديد أسس و إجراءات إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية ، تبنت الدراسة الأسلوب النظرى فى عرض الموضوع .

وكان من أهم نتائج الدراسة توصلها إلى نظام لإدارة المخاطر الذى يلزم أن يتم فى إطار نظام شامل يتكون من المقومات التالية :-

- تحديد الهدف من إدارة المخاطر .
-وجود إدارة للمخاطر ضمن الهيكل التنظيمى للمنشأة .
-وجود معايير لقياس الخطر.
-وجود نظم و إجراءات للسيطرة على المخاطر .
-وجود نظام سليم للسيطرة على المعلومات و الرقابة .

١/٢/٢ دراسة د . إبراهيم الكراسنة ، ٢٠٠٦ : ١- ٢٢ :-

بعنوان " أطر أساسية و معاصرة فى الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر "

تبنت الدراسة التغيير فى أسلوب الرقابة على البنوك كنتيجة لتطور أعمالها و النشاطات التى تقوم بها حيث أصبحت على درجة كبيرة من التعقيد فباتت الحاجة ماسة إلى التركيز على المخاطر الكبيرة و الهامة التى لها تأثير على أوضاع البنك بما يؤدى إلى حماية حقوق المودعين وكذلك حماية المستهلكين بالإضافة إلى المحافظة على إستقرار النظام المالى و على درجة تنافسيته .

تناولت الدراسة الأسلوب النظري فى طرح الموضوع .

وكان من أهم نتائج الدراسة التأكيد على النقاط التالية :-

١-الخطوة الأولى فى تطبيق أسلوب الرقابة على البنوك بالتركيز على المخاطر هو عملية فهم البنك حيث يتوفر للمراجع عدة مصادر للمعلومات عن وضع البنك مثل التقارير الرقابية ، المكتبية ، التقارير الداخلية ، الحوارات مع إدارة البنك ، المصادر العامة و غيرها .

٢-يجب على المراجع أن يركز على كافة المخاطر التى تواجه البنك مثل مخاطر الإقراض ، السوق ، السيولة ، التشغيلية ، القانونية و مخاطر السمعة .

٣-على المراجع أن يهتم بأنظمة إدارة المخاطر الداخلية مثل التدقيق الداخلى ، مراجعة القروض و مدي التقيد بالقوانين و الأنظمة .

٤-يتحتم على المراجع أن يركز على أنظمة تكنولوجيا المعلومات لدي البنك للتأكد من أنها تتمتع بالمصداقية و الحماية و التوافر.

١/٢/٣ دراسة أ . محمد داود عثمان ،٢٠٠٨: ١-٢١٢ :-

بعنوان ، " أثر مخففات مخاطر الإئتمان على قيمة البنوك ، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأدرنية بإستخدام معادلة Tobin s Q" .

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية و دور إستخدام مخففات الإئتمان و تأثيرها على قيمة البنك ، التعرف على مدى تطبيق البنوك المحلية لمخففات مخاطر الإئتمان ، و أثرها على قيمة البنك ، تحديد أثار إستخدام تقنيات ومخففات مخاطر الإئتمان على نوعية إيرادات المحفظة الإئتمانية ، وأثرها على قيمة البنك ، تحديد تأثير استخدام مخففات مخاطر الإئتمان على جودة و نوعية محافظ الإئتمان ، و أثرها على قيمة البنك ،أهداف أخرى .

والدراسة تطبيقية تم فيها ربط العلاقة ما بين إستخدام تقنيات ومخففات المخاطر الإئتمانية من قبل البنوك وتأثيرها على قيمة البنك ، وقد تم استخدام نسبة توبن كيو فى قياس قيمة البنك من خلال تأثير تقنيات ومخففات المخاطر الإئتمانية المختلفة .

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية :

دلت نتائج الدراسة أن أفضل معدل لنسبة توبن كيو كانت عام ٢٠٠٥ حيث بلغت بمقدار (٠.٩٢) مقارنة مع الأعوام الأخرى للدراسة ، أى أن البنوك خلال هذه الفترة كانت تمر فى مرحلة نمو و إنتعاش ، مما إنعكس ذلك إيجابيا على تحسن فى أدائها مقارنة مع الأعوام الأخرى للدراسة ، كما توصلت الدراسة إلى نتائج أخرى .

١/٢/٤ دراسة د. نوال بن عمارة ، ٢٠٠٩ : ١- ١٣ :-

بعنوان " الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية "

تهدف هذه الدراسة إلى إلقا ء الضوء على طبيعة و ما هية و أنواع المخاطر التى تتعرض لها مصارف المشاركة و كيفية التغلب عليها ، وكذلك إبراز أهميتها و مقوماتها ، تبنت الدراسة الأسلوب النظرى فى عرض الموضوع .

وكان من أهم نتائج الدراسة التأكيد على النقاط التالية :-

- ضرورة تهيئة البيئة المناسبة فى المصرف من خلال السياسات و الإجراءات و التعليمات المناسبة و نشر ثقافة إدارة المخاطر.
- على الإدارة أن يكون لديها الأهلية و الخبرة العملية لتوقع المخاطر المحتملة والمستجدة.
- الإهتمام بتدريب و تأهيل العاملين فى مصارف المشاركة .
- ضرورة تطبيق نظام فعال للرقابة الداخلية فى مصارف المشاركة .
- ضرورة المنافسة مع الصيرفة التقليدية ، و ما يتطلبه من تحسين مستوى إدارة مصارف المشاركة وعملياتها الفنية و تطوير منتجاتها المالية .

٣/١ -التعليق على الدراسات المحاسبية السابقة :-

من التقديم السابق للدرسات السابقة يتضح أن الدراسات جميعها قد تناولت موضوع لجان المراجعة منفردا أو موضوع المخاطر المصرفية أيضا منفردا ، لذا ترى الباحثة أنه توجد فجوة بحثية ، فى تناول موضوع دور لجان المراجعة فى الحد من المخاطر المصرفية لذلك سوف تتناوله الدراسة ليكون موضوعا للبحث .

٢- طبيعة المصارف الإلكترونية :-

يستخدم عدد كبير من المصارف الكمبيوتر لوظائف مختلفة منها المحاسبة ، فيتم إستخدام الكمبيوتر بصفة عامة فى المكاتب الرئيسية و فى فروع المدن .

١/٢- إستخدام الكمبيوتر فى البنوك حقق العديد من المزايا يمكن حصرها فيما يلى :-

- حقق نتائج طيبة فى تشغيل و تخزين المعلومات .
- ساعد إدارة البنوك وموظفيه على تحقيق رقابة داخلية شاملة .

(Ravender Kumar et al., ٢٠٠٥: pp.٥٢٤-٥٢٥)

- إمكانية وصول البنوك إلى قاعدة أعرض من العملاء المودعين و المقترضين و طالبى الخدمات المصرفية .

- تقديم خدمات مصرفية جديدة .

- خفض تكاليف التشغيل بالمصارف و تكاليف إنجاز عمليات التجزئة محليا و دوليا .

-زيادة كفاءة اداء المصارف .(البنك المركزى المصرى ، المعهد المصرفى المصرى،بدون سنة نشر:ص.٧).

٢/٢ أشكال المصارف الإلكترونية :-

تواجه المصارف الإلكترونية مخاطر كثيرة منها ما يواجه المصارف التقليدية كما تزداد المخاطر نظرا لإرتباطها بشبكة المعلومات الدولية وما يرتبط بها من مخاطر أمن المعلومات ومخاطر أخرى ناتجة عن حرية تعامل العملاء مع الشبكة بلا قيود ، وحتى تتضح هذه المعانى فسوف يتم التعرف على أشكال البنوك الإلكترونية على شبكة المعلومات :- (عطا عيد عطا عبد الرحيم ،٢٠٠٧ :ص.٥)

١/٢/٢-الموقع المعلوماتى :- وهو الحد الأدنى من النشاط الإلكترونى المصرفى ويقدم المصرف من خلاله جميع المعلومات الأساسية حول خدماته المصرفية وهو موقع أشبه بإعلان عن المصرف ولا يوجد إتصال فيه بين العملاء و المصرف .

٢/٢/٢ -الموقع التفاعلى أو الإتصالى :- يوجد به نوع من الإتصال بين المصرف و العملاء و يستطيع العميل تعبئة طلبات أو نماذج من خلال الموقع أو إرسال أو إستقبال بريد إلكترونى من و إلى المصرف .

٣/٢/٢ -الموقع التبادلى :- ويكون التواصل كاملا بين العميل و المصرف من خلال الموقع ويستطيع العميل إنجاز كل معاملاته المصرفية من خلال بيئة إلكترونية بالكامل .

وبعد التقديم للمصارف الإلكترونية وهى الشق الأول فى هذه الدراسة فإنه لأمر هام أن يتم التعرف على لجان المراجعة بإعتبارها الشق الثانى لهذه الدراسة .

٣- الإطار المفاهيمى للجان المراجعة

١/٣ تعريف لجان المراجعة

هى إحدى لجان مجلس الإدارة لأنها تتشكل أساسا من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وتساعد مجلس الإدارة فى بحث الأمور المتصلة بالرقابة و النواحى المالية وتسمى فى بعض الأحيان لجان المراجعة والمخاطرو يوصى العديد من الدول والمنظمات المهنية بتكوينها نظرا للدور الذى تقوم به فى مراقبة (المعهد المصرفى المصرى ،٢٠٠٧:ص١٨) The Audit Committee and Risk

عمليات التقرير المالى والإفصاح لحملة الأسهم و التأكد من مصداقيتها ، وفى تدعيم إستقلال عملية المراجعة مما دعى بعض الدول إلى إصدار التشريعات الملزمة لوجودها داخل الشركات المساهمة العاملة .(د. مجدى محمد سامى ، ٢٠٠٩ :ص١٨٧) ، ومن أهم التشريعات قانونOxley-Sarbanes الذى أصدره الكنجرس الأمريكى عام ٢٠٠٢ والذى أكد على ضرورة الإستقلال التام للجنة المراجعة كحد أدنى وعلى وجود خبير مالى بها كما سيتضح فى متن الدراسة . . (Lisa A Owens-Jackson et al., ٢٠٠٩: p.٥٧)

٢/٣ تشكيل لجان المراجعة :-

إزدادت أهمية لجان المراجعة فى المصارف فى السنوات الأخيرة ، حيث يعمل أعضاء المجلس لتحسين المتطلبات التنظيمية الجديدة ، وفى دراسة ميدانية أجريت على مديرى البنوك ، فقد تم سؤال ٤٠٠ رئيس لجنة مراجعة عن عدد الساعات التى ينفقونها فى تسيير أمور اللجنة فأجاب أكثر من النصف بأنهم ينفقون من ١٠ – ٢٠ ساعة فى الشهر فى أمور اللجنة فى حين أقر ١٦%منهم بأنهم ينفقون أكثر من ٢٠ ساعة فى الشهر ، نتيجة لهذا الوقت الذى تم إنفاقه من قبل لجان المراجعة ،فإن ٦٩ %من العاملين فى المصارف بلجان المراجعة يتقاضون أكثر من (Michael Mazur,٢٠٠٧,p.١) زملائهم الأعضاء بالمجلس

و يوصى بأن يتم تشكيل لجنة المراجعة على النحو التالى :- (وزارة الإستثمار مركز المديرين ، ٢٠٠٨:ص٩)

١- ألا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة أعضاء غير تنفيذين من أعضاء مجلس الإدارة ، إلا أن هذا التشكيل قد يختلف وفقا لإحتياجات الشركة وحجم المسئوليات المسندة إليها ، والهدف من تشكيل لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين هو السماح للجنة بالعمل بكفاءة و حرية ، وتحقيق مستوى مناسب من التنوع فى الخبرات و المعرفة داخل اللجنة.

٢- تعد إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة حجر الزاوية لتحقيق كفاءة و فعالية اللجنة ، وخاصة فى الأحوال الآتية :-

(Edward Cahill, ٢٠٠٦: p.١٦٦)

- عند مراقبة سلامة و مصداقية عملية إعداد التقارير المالية بالمصرف (Annemarie K. Keinath et al. ,٢٠٠٨ p.٦)

- عند تقييم المجالات التى يتم فيها إصدار أحكام أو إتخاذ قرارات هامة .

٣- أن تتكون لجان المراجعة كليا من الأعضاء المستقلين ذوى الخبرة ومن نقاط البداية الهامة أن يكون رئيس اللجنة على الأقل عضوا مستقلا ، ومن الجدير بالذكر أيضا بالنسبة لإستقلال رئيس لجنة

المراجعة وأعضائها يجب عليهم حضور دورات تدريبية تؤدى إلى زيادة كفاءتهم فى أدائهم لوجباتهم وقلة إعتمادهم على الإدارة أو المراجع الداخلى و الخارجى

(Christopher J Zinski,٢٠٠٣ : p.٥١)

٤- يجب أن يكون أعضاء لجنة المراجعة لديهم معرفة بالأمور المالية وقد ألزمت بذلك المادة ٤٠٧ بقانونSarbanes-Oxley

(Vic Naiker et . al , ٢٠٠٩:p.٥٥٩) (Kevint . Rich , June ٢٠٠٩ :p.١٩)

٥- تطلب إدارة البورصة من شركات القطاع العام إعداد تقرير سنوي سواء في حالة وجود لجنة مراجعة أو وجود خبير مالي، وقد أقرت لجنة البورصة بموجب القانون السابق أن يتصف الخبير المالي بصفات من أهمها الفهم التام للأسس والقواعد المحاسبية المتعارف عليها وأن تتوافر لديه القدرة على إعداد ومراجعة وتحليل وتقييم القوائم المالية (Christopher J zinski ,٢٠٠٣: p.٥١) ((Roman Weil,et al,٢٠٠٥:p.١)

٦- أن يكون هناك عضوا واحدا على الأقل من أصحاب الخبرة المالية (د. عبد الوهاب نصر على وآخرون، ٢٠٠٥: صص٣١٧-٣١٨ بتصرف) بمعنى أن تكون لديه القدرة على قراءة القوائم المالية و إستيعابها، وعلى كل مجلس أن يحدد تعريف المعرفة المالية و معاييرها ، وتتضمن الخبرة المالية الخبرة الوظيفية السابقة أو الحصول على مؤهل فى مجال التمويل أو المحاسبة أو التخصصات ذات الصلة أو الخبرة فى العمل كعضو منتدب له خبرة فى تحمل مسئوليات متابعة التقارير المالية أو كمسئول مالى .

وفى دراسة أجريت على ١٠٠٠ عينة عشوائية من الشركات الأمريكية وجد أن ٤٧٢ شركة من عينة مكونة من ٨٠٢ شركة لديها واحد خبير مالى أو أكثر ، وأن الشركات التى لم تعين خبير مالى محاسبي لديها مخاطر التقاضى عالية وبالتالى فإنه من أهم نتائج هذه الدراسة أن وجود خبير مالى Jagan) Krishnan ,٢٠٠٩: p.٢٤٣) محاسبي يزيد من قوة حوكمة الشركات .

٧-وفيما يتعلق بإجتماع لجان المراجعة فقد قضت المادة (٢٨) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى و النقد بما يلى :-

تعقد لجنة المراجعة على الأقل إجتماعا كل ثلاثة أشهر يحضره المراجع الخارجى للبنك كما يحضره المراجع الداخلى و المسئول عن الإلتزام بالبنك بالإضافة إلى من ترى اللجنة دعوته من أعضاء مجلس الإدارة الآخرين أو المديرين التنفيذيين للبنك دون أن يكون لهم صوت معدود، وعلى اللجنة إعداد تقرير سنوى عن أعمالها و توصياتها يقدم إلى مجلس إدارة البنك.(قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ٢٠٠٤، ٢٠٠٤ :صص٢٣-٢٤)

٣/٣ أهداف لجان المراجعة :-

يمكن إيضاح الهدف من لجان المراجعة بإيجاز فى النقاط التالية :- (د. مجدى محمد سامى ، ٢٠٠٩ ،ص١٨٧)

- زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التى تعدها الإدارة للمساهمين .
- مساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها الموكلة إليها بكفاءة و فعالية .
- حيادية و إستقلالية المراجع الداخلى .
- تدعيم حيادية المراجع الخارجى .
- تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية و ما يرتبط بذلك من رفع لكفاءة أداء عملية المراجعة .

٤/٣ مسئوليات لجان المراجعة :-

تتحمل لجنة المراجعة مسئوليات مساعدة مجلس الإدارة فى تنفيذ مهامه الرقابيه ، ومن خلال الجدول التالى تقدم الدراسة إيضاح لهذه المسئوليات :

مهام لجان المراجعة	توضيح لكل مهمة
الإشراف المالى	- مراقبة الوضع المالى و التحقق من سلامة و مصداقية القوائم المالية . - تقييم مدى ملائمة الأساليب المحاسبية المتبعة . - مراقبة أية تصريحات رسمية تتعلق بالأداء المالى .
المراجعة الداخلية وعمليات الرقابة الداخلية	- تقييم كفاية وملائمة نظام الرقابة الداخلية ، و إدارة المراجعة الداخلية ، و إدارة المخاطر . - مراجعة خطط و تقارير المراجعة الداخلية . - الحفاظ على و حماية أصول الشركة عن طريق التعرف على و فهم بيئة المخاطر التى يمكن أن يتعرض لها البنك و تحديد الكيفية التى يمكن أن يتم التعامل بها مع تلك المخاطر . - تقييم مدى الإلتزام بالقوانين و اللوائح .
ترشيح المراجع الخارجى و متابعة أدائه	- قيام اللجنة بترشيح مراجع خارجى لمجلس الإدارة ، ليحصل المجلس على موافقة الجمعية العمومية عليه . (Larry E. Rittenberg *et al.* ,2007: p.40), - التوصية بتعيين ، إعادة تعيين ، تحديد مكافأة أو عزل المراجع الخارجى.(وهذا يتفق مع ما ورد بالمادة ٣٠١ من القانون الأمريكى Sarbanes-Oxley (Matthew J. Magilke et.al,2009: p.1960) - الإتصال الدائم بالمراجع الخارجى و فحص التقارير الصادرة عنه ، ومراجعة و مراقبة إستقلاليته . (Annemarie K. Keinath et al., *2008: p.3)*, - وضع وتنفيذ سياسة حول مشاركة المراجع الخارجى فى تقديم خدمات لا تتعلق بالمراجعة .

	- تقييم الخدمات الأخرى التى لا تتعلق بعملية المراجعة المقدمة بمعرفة المراجع الخارجى . - الإتصال الدائم بين مجلس الإدارة و الإدارة و المراجع الخارجى و المراجعين الداخليين لمناقشة تلك الأمور . - فحص نطاق و برنامج المراجعة المقترح ، تسليم و فحص نتائج المراجعة (الداخلية و الخارجية) ، مشتملة على تقرير المراجع و القوائم المالية و التقارير الإضافية مثل تقرير نتائج فحص نظام الرقابة الداخلية .(د.عبد الوهاب نصر على و آخرون ،٢٠٠٧ :ص٣١٢)
الإلتزام و مكافحة غسيل الإموال	- تقييم نتائج التغييرات التى تطرأ على الإطار القانونى و التنظيمى لنظم الرقابة داخل الشركة . - ضمان الإلتزام بالسياسات و الإجراءات الداخلية . -ضمان الإلتزام بتطبيق برنامج سليم لمكافحة غسيل الأموال.
إدارة المخاطر	- تحديد مدي قابلية البنك للتعرض للمخاطر المختلفة بشكل عام . - ضمان تحديد كافة المخاطر التى قد يواجهها النشاط و تقييمها و التحقق من وجود نظام مناسب لإدارتها . - تحديد مستلزمات رأس المال الحالية و المستقبلية المتعلقة بأهداف المصرف الإستراتيجية .

المصادر :- (وزارة الإستثمار مركز المديرين ، ٢٠٠٨:ص ٧)،
(د.عبد الوهاب نصر على و آخرون ،٢٠٠٧:ص٣١٢) (قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١، لسنة ٢٠٠٤: صص ٢٣-٢٢)
(Matthew J. Magilke et.al,٢٠٠٩:p.١٩٦٠)
(Larry E. Rittenberg *et al.* , ٢٠٠٧: p.٤٠),
(Annemarie K. Keinath et al. , ٢٠٠٨:*p.* ٣),

وفى الولايات المتحدة الأمريكية صدر قانونSarbanes- Oxley حيث ورد بالمادة ٣٠٢ منه أن لجنة المراجعة مسئولة عن تعيين ومكافآت ومراقبة شركات المحاسبة المسجلة ، وأيضا حل المشاكل التي تنشأ بين الإدارة ومراجعي التقارير المالية(٨ :٢٠٠٥ ,Vineeta Divesh Sharma.

بعد العرض السابق للتأصيل النظري للجان المراجعة فى المصارف، ترى الباحثة أن مسئوليات لجان المراجعة فى المناطق المشار إليها سابقا تتشابه بمعنى أن الدور المحدد لهذه اللجان فى مناطق مختلفة من العالم يجب أن يكون واضحا و محددا حتى تزداد كفاءة وفعالية هذه اللجان فى آداء دورها تجاه المخاطر و غيرها من المسئوليات الملقاه على عاتقها ، لذا فسوف تتناول الدراسة فى المرحلة اللاحقة المخاطر المصرفية الإلكترونية.

٤-المخاطر المصرفية الإلكترونية :-

و بتأمل الأجواء الإقتصادية العالمية وما تعرض له العالم من أزمات إقتصادية أدت إلى إنهيار كبرى الشركات و المصارف العالمية بات من الأمور الهامة أخذ مخاطر المصارف فى الإعتبار ، ولا يغيب عن الأذهان أن مخاطر المصارف تختلف حسب البيئة التى تعمل فيها وأن موضوع البحث يتناول بيئة المصارف الإلكترونية و التى تتعدد مخاطرها كغيرها إلا أنه يتحتم الأخذ فى الإعتبار أنها ذات مخاطر عالية نظرا لحداثتها النسبية بمقارنتها بغيرها ، وسوف يتم التركيز فى هذه الجزئية من الدراسة على نقطتين أساسيتين هما :-

١/٤ : أنواع المخاطر فى المصارف الإلكترونية.

٢/٤ : خطوات إدارة المخاطر

وفيما يلى شرح لكل نقطة بإستفاضة

١/٤ : أنواع المخاطر المصرفية فى المصارف الإلكترونية :-

نتج عن توجه البنوك إلى تقديم الخدمات المصرفية عبر شبكات الإنترنت إلى إحداث نقلة حضارية فى صناعة الخدمات المالية و المصرفية ومن أهم القضايا و المستجدات فى هذا السياق ، المخاطر المرتبطة بالتحول من المصارف العادية إلى المصارف الإلكترونية (أ. دينا محمد زكى الصاوى ، ٢٠٠٩ :٥٠)ولإيضاح هذه الجزئية من الدراسة سيتم تقسيم المخاطر المصرفية الإلكترونية إلى نوعين :

١/١/٤- النوع الأول : ويتناول مخاطرالأنشطة المصرفية الإلكترونية .

٢/١/٤- النوع الثانى : ويتناول المخاطر العامة التى يتعرض لها العمل المصرفى الشامل

وفيما يلى توضيح لكل نوع من الأنواع السابق الإشارة إليها :-

وقد تم تقسيم المخاطر بالصورة السابق الإشارة إليها لأن المصرف الإلكترونى من الطبيعى أن يواجه النوعين السابق الإشارة إليهما من المخاطر ، ولن يكون من الإنصاف تناول المخاطر المصرفية الإلكترونية فقط وفقا لعنوان الدراسة لأن إغفال المخاطر العامة من وجهة نظر الباحثة سيترتب عليه فتح باب للثغرات فى دنيا المخاطر المصرفية ، وأيضا يجب الإشارة إلى أن الخطر الواحد يمكن تناوله فى كلا النوعين من المخاطر إذا إحتاج الأمر إلى ذلك.

١/١/٤- النوع الأول : ويتناول مخاطرالأنشطة المصرفية الإلكترونية .

١/١/١/٤- المخاطر الإستراتيجيةStrategic Risk :-

أصل هذه المخاطر فى العمليات المصرفية هى الأخطاء أو الخلل الذى قد يحدث عند تبنى إستراتيجيات و خطط تقديم هذه العمليات و الخدمات و تنفيذها من قبل الإدارة العليا ، و ذلك فى ضوء الحاجة الملحة لتقديم مثل هذه الخدمات وتنفيذها فى ظل تزايد الطلب عليها من جهة و إشتداد المنافسة المصرفية فى هذا الشأن وبناء على ما تقدم فإن المخاطر الإستيراتيجية للعمليات المصرفية الإلكترونية ترتبط بجزء كبير منها بقضايا التوقيت ، فقد تنشأ مخاطر إستراتيجية كبيرة فى حالة توجه إدارة المصرف لأخذ زمام الريادة فى إستخدام تقنيات حديثة أو على العكس تماما قد تنشأ هذه المخاطر فى حالة تباطؤ إدارة المصرف فى إدخال التقنيات المصرفية الحديثة ، فبالإضافة إلى المتطلبات و التدريبات العديدة التى تلزم لتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية ومن أهمها من وجهة نظر الباحثة التعامل مع التطورات المتلاحقة فى تقنيات هذه الخدمات فإنه على الإدارة النظر فى إعتبارات تتعلق بالربحية و الوضع التنافسى للمصرف و الإنعكاسات على المخاطر الأخرى بالشكل الذى يساهم فى تبنى الخيارات الملائمة عند وضع إستراتيجية تقديم هذه الخدمات (عطا عيد عطا عبد الرحيم ،٢٠٠٧ : ٧).

٢/١/١/٤- المخاطر التشغيليةOperational Risk:

المخاطر التشغيلية هى المخاطر المرتبطة بإستخدام التقنيات و الأنظمة الأمر الذى يجعل هذه المخاطر أكثر أهمية بالنسبة للخدمات المصرفية الإلكترونية و ذلك نظرا للإعتماد الكبير على التقنيات فى جميع أنواع هذه الخدمات ، ويرجع حدوث هذه المخاطر إلى ما يلي :- (عطا عيد عطا عبد الرحيم ،٢٠٠٧: ٧-٨)

- عدم توافر المتطلبات الأمنية اللازمة للحد من مخاطرأمن المعلومات .
- خلل فى كفاءة البنية التحتية .
- عدم ملائمة تصميم الأنظمة أو الإجراءات الموضوعة .
- عدم توافر المتطلبات الموضوعة فى الخطة.

ومما هو جدير بالذكر أن إتفاقية بازل ٢ قد تناولت المخاطرالتشغيلية بمزيد من الإهتمام فوضعت لها معنى ورؤية من خلال التعريف التالى " الخطر الناتج عن خسارة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لنقص أو فشل داخلى فى العمليات والبشر والأنظمة أو من الأحداث الخارجية ".

(Habib Mahama ,et al ,٢٠٠٧:p.٦٢٧)

كما تحاول بازل ٣ أن تحقق المزيد من الإصلاح الشامل و التطوير فى القطاع المصرفى وذلك بهدف ، تحسين قدرة القطاع المصرفي على إمتصاص الصدمات التى تنشأ عن الضغط المالي والإقتصادي

مهما كان المصدرو تحسين إدارة المخاطر و الحوكمة ، وزيادة الإفصاح و الشفافية فى عمليات المصارف (Bank for International Settlements).

٤/١/١/٣- مخاطر السمعة Reputational Risk

تنشأ مخاطر السمعة فيما يتعلق بالعمليات الإلكترونية فى الحالات التالية :- (عطا عيد عطا عبد الرحيم ،٢٠٠٧: ١٠) .(أ. دينا محمد زكى الصاوى،٢٠٠٩: ٥٢)

- إخفاق المصرف فى إرساء شبكة موثقة آمنة لتقديم هذه الخدمات .
- تقديم خدمات ذات مستوى أقل مما هو متوقع .
- عدم إنتظام الخدمة،ونقص فى متطلبات الإفصاح اللازمة للعملاء.
- حدوث إنتهاك للخصوصية ، وإختراقات أمنية على موقع المصرف .

- ٤/١/١/٤- المخاطر القانونيةLegal Risk :

وهى المخاطر الناجمة عن عدم التحديد الواضح للحقوق و الإلتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الإلكترونية هذا بالإضافة إلى أن العديد من وسائل أداء تلك العمليات المصرفية لاتزال تحت التطوير مثل السجلات و التوقيعات و العقود الإلكترونية و قواعد إرسال و تلقى السجلات الإلكترونية و الإعتراف بسلطات و قواعد التصديق الإلكترونى و أحكام السرية و الإفصاح و إنتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة المتصلة بمكافحة غسيل الأموال. (عطا عيد عطا عبد الرحيم ،٢٠٠٧: ١١).

كما تنشأ هذه المخاطر نتيجة الفشل فى تحقيق السرعة المطلوبة لمعاملات العملاء أو نتيجة الإساءة فى إستخدام البيانات و المعلومات ، ويعزز هذه المخاطر النقص فى التشريعات المصرفية المتعلقة بالتعاقدات و العمليات الإلكترونية و الآليات القانونية لضبط تنفيذها ، ومن أمثلتها عدم توافر قواعد لحماية المستهلكين فى بعض الدول أو عدم المعرفة القانونية لبعض الإتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الإلكترونية . (أ. دينا محمد زكى الصاوى،٢٠٠٩: ٥٢)

٥/١/١/٤- المخاطر الإئتمانيةCredit Risk

إستخدام شبكة الآنترنت فى المصارف ينتج عنه مجموعة من المخاطر الإئتمانية تتمثل فى النقاط التالية كحد أدنى من وجهة نظر الباحثة :-

أ – فى المصارف الصغيرة تحديدا لكى توسع نشاطها و أعمالها بشكل كبير و متسارع الأمر الذى يؤدى إلى زيادة المخاطر المرتبطة بجودة الأصول و متطلبات التدقيق الداخلى اللازمة .

ب- صعوبات فى التحقق من هوية العملاء وجدارتهم الإئتمانية مما قد يزيد من إحتمالات إخفاق بعض العملاء فى سداد إلتزاماتهم و بالتالى زيادة المخاطر الإئتمانية .

ج- التوسع الجغرافى الذى تتيحه الشبكة فى تقديم الخدمات و المنتجات المصرفية قد ينتج عنه مخاطر إئتمانية مرتبطة بمتطلبات معرفة السوق و طبيعة العملاء و التحقق من صحة الضمانات . (عطا عيد عطا عبد الرحيم ،٢٠٠٧ :ص١٢)

٦/١/١/٤- مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:-

Electronic Accounting Information system Security Risk:-

وترجع الباحثة أسباب هذه المخاطر لطبيعة هذه المصارف و أنها إلكترونية ومن أمثلة هذه المخاطر ما يلى :- (د. على إبراهيم طلبه ، ٢٠٠٨: ٧٠-٧١)

- فشل الأجهزة ..... مثل تعطل أحد أجهزة الحاسب أو أحد أجهزة الإتصال ، أو إحدى النهايات الطرفية ، أو تدمير أو سرقة أحد الوسائط الممغنطة .
- فشل البرامج .... مثل وجود أخطاء منطقية فى أحد البرامج المتعلقة بحل المشكلة .
- مخاطر التغذية المتعمدة أو غير المتعمدة لقاعدة البيانات ببيانات غير صحيحة .

٢/١/٤- النوع الثانى : ويتناول المخاطر العامة التى يتعرض لها العمل المصرفى الشامل

١/٢/١/٤ - المخاطر الإستراتيجية Strategic Risk

وهى المخاطر الحالية و المستقبلية التى يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات المصرف وعلى رأسماله نتيجه لإتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات فى القطاع المصرفى (د.إبراهيم الكراسنة ، ٢٠٠٦، ص٣٧) و تختلف المخاطرالإستراتيجية بذلك عن بقية المخاطر المصرفية فى كونها أكثر عمومية و إتساعا عن بقية المخاطر الأخرى بالإضافة إلى تأثيرها على المخاطر الأخرى . (أ. دينا محمد زكى الصاوى ، ٢٠٠٩ :٥٢)

٢/٢/١/٤- مخاطر السيولة Liquidity Risk

تساعد السرعة فى إنتشار المعلومات الصحيحة أو المضللة فى أوضاع المصارف الإلكترونية فى مشكلة السيولة لهذه المصارف ، فعلى سبيل المثال قد يؤدى تناقل معلومات سلبية عن وضع مصرف ما سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة إلى تدافع العملاء بأعداد كبيرة وفى وقت واحد على سحب ودائعهم من هذا المصرف بشكل أسرع من الماضى من خلال إستخدام المعاملات الإلكترونية ، كما أن إشتداد المنافسة بين المصارف فى تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية سيؤدى إلى زيادة حدة التقلبات فى حركة الودائع مما يخلق مشاكل سيولة إضافية لهذه المصارف . (عطا عيد عطا عبد الرحيم ،٢٠٠٧ : ١٢)

٣/٢/١/٤- مخاطر السوق Market Risk

ومن الجدير بالذكر أن مخاطر السوق تعرف بأنها المخاطر الناتجة عن التحركات فى غير صالح المصرف ، فى أسعار الفائدة و أسعار الصرف الأجنبى و أسعار الأوراق المالية والتى تؤثر سلبا على

كل من الأرباح ورأس المال (د. محمد عبد الحليم عمر ، ٢٠٠٥ بتصرف)، (د. إلهام محمد الصحابى و آخرون ، ٢٠٠٨ : ص٨ بتصرف)، وقد تتعرض المصارف الإلكترونية لمخاطر سوق إضافية عبر العمليات المصرفية الإلكترونية نتيجة التوسع فى هذه العمليات سواء فى تسويق الودائع أو القروض أو أنشطة التوريق أو تداول الأوراق المالية (عطا عيد عطا عبد الرحيم ،٢٠٠٧ :ص١٢)، وبناء على ما تقدم فيمكن القول بأن شبكة المعلومات الدولية للمصارف تتيح إمكانية توسيع النطاق الجغرافى لخدماتها خارج حدودها وإن ذلك قد يؤدى إلى مخاطر نقد أجنبي أكبر من مخاطر النقد الأجنبى التى قد تتعرض لها المصارف من خلال العمليات التقليدية التى تستخدمها فى تقديم خدماتها . (عطا عيد عطا عبد الرحيم ،٢٠٠٧ :ص.١٣)،كما ترى الباحثة أيضا أن الأمر لا يقتصر على مخاطر التغيرات فى أسعار النقد الأجنبي فقط بل يمكن أن تمتد المخاطر لتشمل مخاطر أسعار فائدة كنتيجة للتوسع الجغرافى لشبكة المعلومات ، كما تتضمن أيضا مخاطر أشد للأوراق المالية نظرا للإنتشار الجغرافى الواسع بلا قيود أو حدود تحت مظلة شبكة المعلومات الإلكترونية .

٤/٢/١/٤- المخاطر الأخلاقية Ethics Risk

إن الصدق والأمانة هما أساس العمل فى المصارف وبالتالى فإن فساد ذمم بعض العاملين فى المصارف يؤدى إلى تعرضه للمخاطر الأخلاقية.(د. نوال بن عمارة ،٢٠٠٩:ص٨) وترى الباحثة أنه بالنسبة للتعامل عبر شبكة المعلومات الدولية من خلال المصارف الإلكترونية والتى تتيح التعامل مع عدد أكبر من البشر فبالتالى نسبة الفاسدين منهم سترتفع عنها فى حالة التعامل وجها لوجه مع العملاء فى المصرف مما يتيح لضعاف النفوس من العاملين التواطؤ وممارسة المخالفات التى تسئ إلى المصرف بصور مختلفة .

٤/٢ : خطوات إدارة المخاطرفى المصارف الإلكترونية :-

وتشتمل خطوات إدارة المخاطر فى المصارف الإلكترونية ما يلى :-

٤/٢/١- تحديد المخاطر :

لأغراض اداره المخاطر لابد ابتداء من تحديدها كل منتج او خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها عدة مخاطر علي سبيل المثال هناك اربعه انواع من المخاطر في حاله منح قرض وهذه المخاطر هي : مخاطر الاقراض ، مخاطر سعر الفائده ، مخاطر السيوله ومخاطر تشغيليه. ان تحديد المخاطر يجب ان تكون عمليه مستمرة ويجب ان تفهم المخاطر علي مستوي كل عمليه وعلي مستوي المحفظه ككل .

٤/٢/٢- قياس المخاطر :

بعد تحديد المخاطر المتعلقه بنشاط معين ، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث ان كل نوع من المخاطر يجب ان ينظر اليه بابعاده الثلاثة وهي حجمه ، مدته ، واحتماليه الحدوث لهذه

المخاطر . كما ان القياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب علي درجه كبيرة من الاهميه بالنسبه الي اداره المخاطر .

٣/٢/٤- ضبط المخاطر :

بعد تحديد وقياس المخاطر تاتي الخطوه الثالثه وهي ضبط هذه المخاطر حيث ان هناك ثلاث طرق اساسيه لضبط المخاطر المهمة وذلك علي الاقل لتجني نتائجهم العكسيه ، وهي تجنب او وضع حدود علي بعض النشاطات ، تقليل المخاطر او الغاء اثر هذه المخاطر .

يجب علي الادارة ان توازن بين العائد علي المخاطر و بين النفقات اللازمه لضبط هذه المخاطر . علي المصارف أن تقوم بوضع حدود للمخاطر من خلال السياسات والمعايير و الاجراءات التي تبين المسؤوليه و الصلاحيه .

٤/٢/٤- مراقبه المخاطر :

علي المصارف ان تعمل علي ايجاد نظام معلومات قادر علي قياس وتحديد المخاطر في دقه ،وبنفس الاهميه يكون قادر علي مراقبه التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدي المصرف .

علي سبيل المثال لو توقف عميل ما عن الدفع فهذا يجب ان يظهره نظام المعلومات وكذلك فان توقف العميل عن الدفع يترتب عليه حرمان المصرف من هامش الربح ايضا علي هذا القرض ، وبالتالي فان نظام المعلومات الذي يعكس التغير في سعر الفائده كي يعوض المصارف علي فقدان العائد من هذا القرض علي اهميه كبيره بالنسبة للمصرف .

بشكل عام فان الرقابه علي المخاطر تعني تطور انظمه التقارير في المصارف التي تبين التغيرات المعاكسه في وضع المخاطر لدي البنك وما هي الاستعدادات المتوفره لدي البنك للتعامل مع هذه التغيرات.

٥/٢/٤ - الإبلاغ عن المخاطر :

وتتضمن هذه الخطوة إبلاغ الإدارة العليا و مجلس الإدارة بجميع المصارف المتعلقة بإدارة المخاطر المتعلقة بشكل عام للعمليات .(إدارة البحوث إتحاد المصارف العربية ، ٢٠١٠ : ١٢٤) ، وترى الباحثة أن هذه الخطوة على قدر كبير من الأهمية لأنه بدون الإبلاغ عن المخاطر لن تتمكن الإدارة من الحد منها أو تجنبها أو نقلها لآخر لديه القدرة على التغلب عليها.

٥ - وبعد إلقاء الضوء على المخاطر المصرفية الإلكترونية تقدم الدراسة للدور المقترح للجان المراجعة كما ورد بحدود البحث من خلال ثلاث توجهات كما يلى:-

١/٥ :سوف توضح الدراسة دور لجان المراجعة فى مواجهة المخاطر بصفة عامة وذلك لتحقيق عناصر محددة يتم إيضاحها :- (د. نوال بن عمارة ، ٢٠٠٩ :٣ بتصرف)

٥/١/١- إعطاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذين فكرة كلية عن جميع المخاطر التى يواجهها المصرف .

٥/١/٢- وضع نظام للرقابة الداخلية و ذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر فى جميع وحدات المصرف.

٥/١/٣- محاولة لتفادى الخسائر المحتملة .

٥/١/٤- التأكد من حصول المصرف على عائد مناسب للمخاطر التى قد تصادفه .

٥/١/٥- إستخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي .

وتؤكد الباحثة على ضرورة توافر هذا الدور للجان المراجعة فى غياب إدارة المخاطر ، وكما ترى أنه مع وجود إدارة للمخاطر فإنها هي المنوطة بهذا الدور مع تبنى لجان المراجعة الإشراف على عملها.

وفى نفس السياق فقد نشرت لجنة بازل للرقابة على المصارف إرشادات لعام ٢٠٠٦ فظهر العديد من أوجه الفشل فى الحوكمة فى منتصف عام ٢٠٠٧ شملت رقابة غير كافية من قبل مجلس الإدارة على الإدارة العليا ، إدارة مخاطر غير كافية ، هيكليات و نشاطات تنظيمية مصرفية معقدة دون مبرر ، و بالتالى ، قررت اللجنة إعادة النظر فى مبادئها لعام ٢٠٠٦ ، ومن أهم هذه المبادئ المتصلة بموضوع البحث ما يلى :- (أ.محمد محمد الألفى ، بدون سنة: ١٠٠)

- يجب أن يكون لدى المصرف وظيفة مستقلة لإدارة المخاطر (بما فى ذلك رئيس مخاطر أو ما يوازيه) ، مع سلطة كافية ، مكانة ، إستقلالية ، موارد و إمكانية الوصول إلى المجلس .

- يجب أن يتم تحديد المخاطر و مراقبتها على نحو مستمر على المستوى الفردى وعلى مستوى الشركة ، ويجب أن يواكب تعقيد إدارة المخاطر وهيكليات البنى التحتية للرقابة الداخلية أى تغييرات فى وضعية مخاطر المصرف (بما فى ذلك نموها) ووضعية المخاطر الخارجية .

- تتطلب إدارة فعالة للمخاطر تواصل صريح و فى الوقت المناسب داخل المصرف حول المخاطر ، عبر المنظمة ، وخلال تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة و الإدارة العليا. (أ.محمد محمد الألفى ، بدون سنة: ١٠٢).

٢/٥: دور لجان المراجعة فى مواجهة المخاطر ذاتها وكيفية التعامل معها وتحديدها وتقويمها وإختيار التقنيات للتكيف معها كلما أمكن ذلك.

ومن الجدير بالذكر أن الدراسة سوف تتناول مخاطر المصارف الإلكترونية دفعة واحدة دون الحاجة إلى تقسيمها إلى نوعين كما تم فى (١/٤) أنواع المخاطر المصرفية فى المصارف الإلكترونية .

٥/٢/١- بالنسبة لدور لجان المراجعة فى مواجهة المخاطر الإستراتيجية :-

نظرا لأن المخاطر الإستراتيجية تتناول السياسات المتصلة بإستراتيجيات عمل حاسمة لمعرفة القطاعات التى سيقوم البنك بالتركيز عليها على المدى القصير و الطويل ، فعلى لجان المراجعة التأكد من الآتى:-(د. إبراهيم الكراسنة ، ٢٠٠٦:٣٧).

- ضرورة وجود إرشادات توضح توقيت و إجراءات مراجعة إستراتيجية البنك .
- لابد من توافر أنظمة معلومات لتمكن إدارة البنك من مراقبة و التنبؤ بالظروف الإقتصادية المستقبلية مثل النمو الإقتصادى ، التضخم ، إتجاه أسعار العملة .
- توافر أنظمة رقابة داخلية لضمان أن البنك غير معرض لمخاطر إستراتيجية .

٥/٢/٢- بالنسبة لدور لجان المراجعة فى مواجهة المخاطر التشغيلية :-(د. نوال بن عمارة ، ٢٠٠٩:٧-٨)

تعتبر المخاطر التشغيلية من المخاطر التى يجب التركيز عليها و إدارتها من قبل لجان المراجعة بالمصرف :-

- يجب أن تتوافر معلومات عن الخلفية التعليمية و المهنية للعاملين فى إدارة المصرف ، بما فيهم مجلس الإدارة و كبار العاملين ، و الإهتمام بتقييم كفاءتهم و مهاراتهم .
- ضرورة الإهتمام بمتابعة مخاطر التشغيل فى الإدارات المختلفة للمصرف و التى تنشأ إما بسبب العاملين أو نتيجة للإجراءات المتبعة أو التقنية المطبقة ، من خلال إستحداث عدد من اللوائح و دليل العمل للقيام بما هو مطلوب فى هذا الصدد .
- وضع إطار عمل شامل وسليم للمصرف وتنفيذ بيئة رقابية فاعله لإدارة مخاطر التشغيل الناشئة عن أنشطتها .
- حتمية التعامل مع مخاطرالتشغيل بطرق مختلفة ، فالمخاطر الصادرة عن العاملين تحتاج إدارة فاعلة ، ورصد و تحكم ، وتلك المخاطر تحتاج إلى قيام إجراءات عمل كافية .
- الفصل الواضح للمسؤوليات ووضع خطط طوارئ .

٥/٢/٣- بالنسبة لدور لجان المراجعة فى مواجهة مخاطر السمعة :- (عطا عيد عطا عبد الرحيم ، ٢٠٠٧ : ١٠-١١)

على لجان المراجعة إتخاذ الأدوار التالية لتتمكن من مواجهة هذا النوع من المخاطر :

- التأكد من تأمين إرساء شبكة موثقة آمنة لتقديم الخدمات فى المصرف .
- التأكد من أن المصرف يقوم بتقديم خدمات ذات مستوى يتناسب مع توقعات العملاء .
- التأكد من إنتظام الخدمة ، وعدم نقص فى متطلبات الإفصاح اللازمة للعملاء.
- التأكد من عدم حدوث إنتهاك للخصوصية ، وإختراقات أمنية على موقع المصرف .

وترى الباحثة ضرورة تمكين خبراء أمن المعلومات بالمصرف من متابعة ماسبق إيضاحه بصفة دورية و تقديم تقارير دورية للجان المراجعة أو لإدارة المراجعة الداخلية التى تقوم بدورها بتسليم هذه التقارير للجان المراجعة .

٤/٢/٥- بالنسبة لدور لجان المراجعة فى مواجهة المخاطر القانونية :-(د. نوال بن عمارة ، ٢٠٠٩ :٨ بتصرف)، (د. محمد عبد الحليم عمر،٢٠٠٥ :ص٢٦)

ترتبط المخاطر القانونية بعدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ بمعنى إرتباطها بالنظام الأساسي و التشريعات و الأوامر الرقابية التى تحكم الإلتزام بالعقود و الصفقات ، وتزايد الأعباء ، وحتى تتمكن لجان المراجعة من مواجهة هذه المخاطر فعليها إتباع الإجراءات التالية :-

- دراسة شخصية العميل بصفة جيدة قبل التعاقد معه .
-الدقة والوضوح فى تحرير العقود وذلك لزيادة الشفافية .
-الأخذ فى العقود بإجازة الشرط الجزائى لتعويض المصرف عن الخسارة الناتجة عن عدم وفاء العميل بإلتزاماته .
-أن يتم النص فى العقود على عرض المنازعات على لجنة تحكيم لتقليل التكاليف و سرعة الحكم فيها .

٥/٢/٥- بالنسبة لدور لجان المراجعة فى مواجهة المخاطر الإئتمانية :-

ترى الباحثة أن المخاطر الإئتمانية من أهم المخاطر التى يتحتم على لجان المراجعة مواجهتها وإتخاذ التدابير و الإجراءات حيالها ، وحتى تصبح هذه الإجرءات أكثر فعالية فيمكن للجان المراجعة التأكد من أن المصرف قد قام بعمل مجموعة من الترتيبات تتمثل فيما يلى :-

تحديد مستوى للمخاطر الإئتمانية ونسبة المخصص المطلوب تكوينه لمواجهتها وتحديد نوع المخصص ، والجدول التالى يوضح ذلك :-

جدول(١/٥) لتحديد مستوى المخاطر الإئتمانية ونسبة المخصص المطلوب تكوينه لمواجهتها وتحديد نوع المخصص

الفئة	مستوى المخاطر الإئتمانية	نسبة المخصص المطلوب تكوينه	نوع المخصص
١	مخاطر منخفضة (Low Risk)	%٠	عام
٢	مخاطر معتدلة(Modest Risk)	%١	
٣	مخاطر مرضية (Satisfactory Risk)	%١	
٤	مخاطر مناسبة (Adequate Risk)	%٢	
٥	مخاطر مناسبة (Acceptable Risk)	%٢	
٦	مخاطر مقبولة حديا (Marginally Acceptable)	%٣	عام
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة(Watch List)	%٥	
٨	دون المستوى(Substandard)	%٢٠	محدد
٩	مشكوك فى تحصيلها(Doubtful)	%٥٠	
١٠	ردئية(Loss)	%١٠٠	

(المصدر : د. سميرالشاهد ،٢٠١٠:٤٧-٥٠بتصرف)

(المصدر : د. سمير الشاهد ، ٢٠١٠: ٤٧-٥٠بتصرف)

و تتمثل السمات الرئيسية للفئات السابقة وفقا للتفصيل الوارد بالجداول التالية ، مع مراعاة قيام كل مصرف بتقرير وزن لكل سمة من هذه السمات يساعد فى تحديد الجدارة الإئتمانية لكل عميل :-

-إستقرار الصناعة .

-القدرة التنافسية للمؤسسة

-إستقرار المؤسسة .

-مؤشرات ونتاج الأداء التشغيلى.

-التدفقات النقدية.

-الموقف المالى.

-الإدارة و الرقابة الداخلية.

-التعامل مع المشاكل القانونية.

-هيكل التمويل و التسهيلات.

-الأرصدة المستحقة السداد.

ويتعين على لجان المراجعة التأكد من أن المصرف يقوم بتطوير أنظمته الداخلية بحيث يتاح له تحديد ما يلى :-

- تحديد الجدارة الإئتمانية للعميل (Obligor Risk Rate/ORR) .

- درجة المخاطر الإئتمانية لكل تسهيل ممنوح للعميل (Facility Risk Rate/FRR) .

-الجدارة الإئتمانية للعميل الواحد والظروف المرتبطة به (Group Risk Rate/GRR)

-المتوسط المرجح للجدارة الإئتمانية لمحفظة المصرف و جزئياتها بحسب الصناعات التى ينبغى أن يخضع كل منها لدراسات مستقرة

(Weighted Portfolio Risk Rate / WPRR)

وبعد تأكد لجنة المراجعة من تحديد العناصر التى تمكن المصرف من تطوير أنظمته الداخلية - فإنه لابد من تحديث هذه العناصر حتى تواكب المستجدات التى تحيط بالبيئة المصرفية - وإعمالا لذلك التوجه ترى الباحثه ضرورة إعتماد منهج فاعل للتقييم الداخلى للمخاطر الإئتمانية ينبع من المصرف ذاته و يأخذ فى إعتباره أربعة إتجاهات هى:-

-إحتمال الفشل فى السداد .

-الخسائر الناجمة عن الفشل فى السداد .

-التوظيفات المعرضة للمخاطر فى حالة الفشل فى السداد .

-تواريخ إستحقاق القروض .

٦/٢/٥- بالنسبة لدور لجان المراجعة فى مواجهة مخاطر السيولة :-

ترى الباحثة أن مخاطر السيولة من أهم المخاطر التى يتحتم على لجان المراجعة مواجهتها وإتخاذ التدابير و الإجراءات حيالها ، وحتى تصبح هذه الإجرءات أكثر فعالية فيمكن للجان المراجعة التأكد من أن المصرف قد قام بما يلى :- (د. نوال بن عمارة ، ٢٠٠٩ :٧ بتصرف)

أ- إتخاذ قرارات ادارة السيولة بالنظر الي مهام كافه ادارات المصرف و الخدمات التي تقدمها وعلي المسؤول عن ادارة السيوله بالمصرف ان يسجل بدقه انشطة جميع اقسام المصرف العامله في تجميع السيوله او توظيفها وعليه كذلك التنسيق بين كل تلك الانشطه.

ب-يجب ان يتوفر للمصرف اليات التحكم الداخليه لاداره مخاطر السيولة حيث تكون هذه الاليات جزءا من نظام الرقابه الداخليه الذي يتبعه المصرف وان كان هذا النظام فاعلا فسيوجد بيئه تحكم متينه وآليه كافيه لتحديد وتقييم مخاطر السيوله.

ج-يجب ان تحتفظ المصارف بسيوله كافيه للوفاء بالتزاماتها في جميع الاوقات من خلال وضع وتطبيق اجراءات سليمه لقياس السيوله ومراقبتها ووضع نظم وافيه لمراقبه التعرض لمخاطر السيوله واعداد تقارير عنها علي اساس دوري .

د-لابد ان تحدد المصارف اي عجز مستقبلي في السيوله وذلك بانشاء جداول استحقاق وفق اطر زمنيه ملائمه ويجوز ان يكون لدي تلك المصارف مقاييسها الخاصه لتصنيف التدفقات النقديه .

ه-ضروره وجود قاعده تمويل متنوعه من حيث مصادر الاموال واجال استحقاقاتها .

ز-يتعين وجود نظام للمعلومات ملائم لاستخراج تقارير منتظمه ومستقله تساعد في معرفه مدي الالتزام بالسياسات والاجراءات الخاصه بادارة السيوله المصرفية .

٧/٢/٥- بالنسبة لدور لجان المراجعة فى مواجهة مخاطر السوق :-

وكما سبق و أن أوضحت الدراسة تقسيم مخاطر السوق إلى ثلاثة أنواع من المخاطر هي مخاطر فى سوق الأوراق المالية ، مخاطر سعر الصرف ، مخاطر سعر الفائدة ، وترى الباحثة أن دور لجان المراجعة فى الحد من المخاطر السوقية يتمثل فى التأكد من قيام المصرف بما يلى بالنسبة لكل نوع من أنواع المخاطر السوقية :-

١/٧/٢/٥ بالنسبة لمخاطر الأوراق المالية : (د. محمد عبد الحليم عمر ، ٢٠٠٥ : ٢٣)

- الدراسة الجيدة للأوراق المالية المراد الإستثمار فيها.
- تكوين محفظة الإستثمار فى الأوراق المالية بشكل متوازن .
- مراعاة إسناد إدارة المحفظة لكفاءات متخصصة .
- تكوين مخصص مناسب لمواجهة الإنخفاض فى أسعارها
- التأكد من سلامة إجراءات حيازة و التصرفات التى تتم للتعامل فى هذه الأوراق .

٢/٧/٢/٥ بالنسبة لمخاطر تقلب أسعار الفائدة :(د.نوال بن عمارة ، ٢٠٠٩:٦)

- يتعين على المصرف أن يضع نظاما و موجهات للحدود القصوى لتحمل مخاطر سعر الفائدة و التقيد بها ، حتى تبقى درجات التعرض للمخاطر فى الحدود التى سبق رسمها مهما تغيرت أسعار الفائدة .

- أن النظام المناسب لحدود تحمل المخاطر يؤدى إلى السيطرة على مخاطر سعر الفائدة و إحتوائها فى النطاق المقرر.

- أن أي تجاوز للحدود القصوى المتفق عليها يجب أن يكون معلوما للإدارة العليا للمصرف لإجراء ما تراه مناسبا .

٣/٧/٢/٥ بالنسبة لمخاطر أسعار الصرف :(د.إبراهيم الكراسنة ، ٢٠٠٦:٤٠-٤١).

تشير الباحثة إلى أن مجلس الإدارة و إدارة البنك مسؤلان عن تعرض البنك لمثل هذه المخاطر وبناء عليه يجب مراعاة ما يلى :-

- أن يتوافر بالمصرف سياسات واضحة تحكم مثل هذه النشاطات .

- أن تتضمن السياسات الحدود الدنيا التى يتقبلها مجلس إدارة المصرف بخصوص هذا النوع من المخاطر.

- توافر أنظمة معلومات لإدارة مخاطر سعر الصرف ولضمان الإلتزام بالحدود المقبولة لهذا النوع من المخاطر .

- أن يتم مراجعة مخاطر سعرالصرف من قبل أنظمة الرقابة الداخلية بالمصرف .

٨/٢/٥- بالنسبة لدور لجان المراجعة فى مواجهة المخاطر الأخلاقية :- (د. نوال بن عمارة ، ٢٠٠٩ :٨ بتصرف) .

كما سبق و أن أوضحت الباحثة بأن الصدق و الأمانة هما الأساس فى عمل المصارف ، لذلك فإن هناك مجموعة من الإجراءات يتحتم على لجان المراجعة التأكد من أنه يتم العمل فى إطارها بالمصرف وهى كالتالى:-

أ-حسن إختيار العاملين من ذوى الأخلاق الحسنة وذلك بإجراء العديد من الإختبارات التى تكشف عن خلقهم قبل التعيين.

ب-بناء قاعدة معلومات تتوافر فيها البيانات عن كافة عملاء المصرف .

ج-التعرف على معدلات الأرباح التى يحققها العملاء فى أعمالهم و مقارنتها بالربح المحقق من العملية .

د -ضرورة أخذ ضمانات من العملاء لمواجهة حالات خيانة الأمانة .

ه-لابد من المتابعة المكتبية و الميدانية للعمليات المصرفية .

٩/٢/٥- مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:-

وترى الباحثة أن مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تمثل حجر الزاوية بالنسبة لهذه الدراسة نظرا لأن موضوع الدراسة يتناول المصارف الإلكترونية وبناء عليه فإنه يتطلب الأمر من لجان المراجعة التشديد على كل من المراجعة الداخلية و الخارجية بمراجعة مسار المراجعة على الحاسب الآلى مع التركيز على النقاط الهامة التالية :-(د.على إبراهيم طلبه ، ٢٠٠٨: صص٩٢-٩٣)

- يجب أن يكون هناك رقم وحيد لكل صفقة تتم من خلال قاعدة البيانات.
- يجب أن يكون هناك رقم مميز لكل نهاية طرفية يتم من خلالها التعامل مع قاعدة البيانات.
- يجب أن يكون هناك رقم خاص لكل مستخدم لقاعدة البيانات ، من خلاله يتم السماح له بالتعامل مع قاعدة البيانات .
- يجب أن يكون هناك رقم مميز و نسخة من كل برنامج يتم التعامل به مع قاعدة البيانات.
- تحديد قيمة الصفقة وذلك لتوضيح مقدار التغيرات التى تحدث لعناصر البيانات (أرصدة الحسابات) بقواعد البيانات .
- تحديد وقت و تاريخ العملية (التحديث) تحديد وقت و تاريخ معالجة العملية بقاعدة البيانات .
- توضيح الرصيد قبل التحديث ، القيمة السابقة لمفردة البيانات التى سيتم تحديثها بقاعدة البيانات .
- توضيح الرصيد بعد التحديث ، القيمة الجديدة لمفردة البيانات التى تم تحديثها بقاعدة البيانات .
-تحديد رمز العملية ، بيان رمز العملية (مدين ، دائن) التى تسببت فى تعديل رصيد الحساب بقاعدة البيانات .

وترى الباحثة أنه يتحتم على المصرف أخذ المتغيرات السابقة فى الحسبان ويجب ألا يغيب عن لجان المراجعة الإنتباه إلى تلك المعايير الهامة والسابق الإشارة إليها فى النقاط السابقة إرساء لبيئة مصرفية إلكترونية آمنة من المخاطر.

٣/٥ : الدور الذى يمكن أن تتبناه لجان المراجعة فيما يتعلق بالمراجعة الداخلية و الخارجية :-

تمت الإشارة سابقا إلى طبيعة المخاطر بصورة تقربها إلى الأذهان وحتى تصبح مواجهتها و الحد منها أمور أقل صعوبة عن ذى قبل ترى الباحثة أنه يتحتم الأخذ فى الإعتبار بإجراءات عامة كما أوضحها د. طارق عبد العال حماد :-

لجنة المراجعة والمراجعون الداخليون : امتداد لوظيفة ادارة المخاطر الخاصة بالمجلس:-

بالرغم من ان مجلس الادارة هو المدير الأخير للمخاطر – وتؤيد الباحثة وجهة النظر هذه نظرا لأن آخر خطوة من خطوات إدارة المخاطر كما تبنتها الدراسة كانت إبلاغ مجلس الإدارة بالمخاطر – فان لجان المراجعة يمكن اعتبارها امتداد لوظيفة ادارة المخاطر المسئول عنها المجلس ، وتعد لجان المراجعة اداة قيمة لمساعدة الادارة على التعرف على نواحي المخاطرة والتعامل معها في المنظمات

المعقدة ، وينبغي ان يكون بيان رسالة لجان المراجعة المنظمة طبقا للمبادئ الحديثة على النحو التالي :"تعظيم ادارة المخاطر التشغيلية على مستوى المجموعة باسرها " .

١/٣/٥ ويترتب على ذلك ان اهداف وظيفة المراجعة الداخلية بالنسبة لإدارة المخاطر ينبغي ان تكون كالتالي:(د. طارق عبد العال حماد ،٢٠٠٩: ٦-٨)

تري الباحثة أن دور المراجعة الداخلية يرتبط بدور لجان المراجعة والتى من صميم عملها الإشراف على كل من المراجعة الداخلية و الخارجية لذلك فسوف تقدم الدراسة توضيح لدوريهما كالآتى :-

- تمكين الادارة من التعرف على مخاطر العمل والتعامل معها و توفير تقييم مستقل للمخاطر .
- تقييم فعالية العمليات وكفاءتها واقتصادها.
- تقييم الامتثال للقوانين والسياسات والتعليمات التشغيلية .
- تقييم اعتمادية المعلومات المنتجة بواسطة نظم المحاسبة والحاسب الالي.
- تقديم خدمات استقصائية للادارة التنفيذية .

٢/٣/٥- مسئوليات لجان المراجعة والمراجعين الداخليين :

مسئوليات لجان المراجعة والمراجعيين الداخليين في ادارة المخاطر المالية هي كالتالي :

- مراجعة التزام الادارة بسياسات واجراءات المجلس.
- توفير تاكيد بشان الحوكمة المؤسسية ونظم الرقابة وعمليات ادارة المخاطر .
- التحقق من كفاية ودقة المعلومات المقدمة الى المجلس من قبل الادارة .
- تقديم تقارير دورية الى المجلس حول الالتزام بالسياسات والاجراءات.
- تحسين الاتصال بين مجلس الادارة والادارة
- تقييم مقاييس ادارة المخاطر للوقوف على مدى ملائمتها بالنسبة لتعرضات المخاطرة .
- اختبار كافة جوانب انشطة ومراكز المخاطرة.
- ضمان فعالية ضوابط الرقابة الادارية على المراكز والحدود والاجراءات المتخذة في حالة تجاوز الحدود المقررة .

اهذيفنتا قيرورضلا قرا

- تقييم العمليات واقتراح التحسينات.

٣/٣/٥- مسئوليات ادارة المخاطر المالية المنوطة بالمراجعيين الخارجيين :

تقع على عاتق المراجعيين الخارجيين فى ظل إدارة المخاطر المسئوليات الآتية :

- تقييم المخاطر المتاصلة في المصارف التي يقومون بمراجعتها .
- تحليل وتقييم المعلومات المقدمة لهم ومراجعة صحة وسلامة هذه المعلومات ومنطقيتها .
- فهم جوهر المعاملات والهندسة المالية (الهياكل) المستخدمة بواسطة المصرف العميل .

- مراجعة التزام الادارة بسياسات واجراءات المجلس .
- مراجعة المعلومات المقدمة الى المجلس والمساهمين والسلطات التنظيمية .
- مراجعة التقيد بالمتطلبات القانونية .
- رفع تقارير الى المجلس والمساهمين والسلطات التنفيذية بشان مدى عدالة وصدق عرض المعلومات المقدمة لهم .

وفقا لما تقدم ترى الباحثة وجود دور فعال للجان المراجعة فى الحد من مخاطر المصارف الإلكترونية فى ظل الدراسة النظرية السابقة ، وفى نفس السياق تختبر الدراسة الميدانية صحة فرضيات الدراسة أو عدم صحتها كما سيرد فى الفقرات الآتية .

٦- الدراسة الميدانية بعنوان "تفعيل دور لجان المراجعة فى الحد من المخاطر المصرفية الالكترونية"

١/٦ . مقدمة

- تهدف الدراسة الميدانية إلى اختبار فروض الدراسة التى تم تحديدها فى مقدمة الدراسة ، وذلك عن طريق استخدام أساليب التحليل المناسبة بواسطة البرنامج الجاهز للتحليل الإحصائي (SPSS) وذلك فى ضوء أهداف الدراسة.

٢/٦ - مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في مجال المراجعة في المصارف التالية :-

١- بنك الإستثمار العربى.

٢- بنك مصر .

٣- البنك المركزى المصرى.

وقد شملت العينة وظائف مختلفة من العاملين بالبنوك السابقة فمنهم من يعمل بلجان المراجعة ومنهم من يعمل بإدارات المراجعة الداخلية بالمصرف ، وهم من مستويات مختلفة من الأعمار والخبرات ، وقد تم توزيع (١٢٠) استبانة على عينة الدراسة ، وتم استردادها بالكامل، وقد تم استبعاد (١٠) استبانات لعدم ملائمتها لأغراض التحليل الإحصائي ونقص بياناتها.

٣/٦- أداة الدراسة:

قامت الباحثة باستقصاء البيانات الأولية للدراسة الميدانية مستعينةً بأداة الدراسة الرئيسية (الاستبيان Questionnaire)، التي تم تصميمها استناداً إلى الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة كما تم أخذ رأى بعض أساتذة الجامعات المصرية المتخصصون فى هذا المجال فيها. وتتكون إستمارة الإستبيان من قسمين رئيسيين، يحتوي القسم الأول على الأسئلة المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لعينتي الدراسة في حين تضمن القسم الثاني تسعة أجزاء تحقيقا لهدف الدراسة سيتم بيانها فى حينه.

٤/٦- أساليب وأدوات جمع البيانات الأولية وأدوات قياس متغيرات الدراسة

وقد تمثلت البيانات الأولية التى تم جمعها عن متغيرات الدراسة من الواقع الميداني واعتمدت الباحثة على جمع البيانات الأولية للدراسة على قائمة الاستقصاء وذلك لقياس المتغيرات المختلفة للدراسة وقد احتوت القائمة على ثلاثة فئات رئيسية أساسية تمثل عينة الدراسة (البيانات الشخصية – تفعيل دور لجان المراجعة – المخاطر المصرفية الالكترونية) ، وصممت القائمة بحيث تحتوى على الأدوات التى يمكن استخدامها لقياس المتغيرات المختلفة للدراسة .

- **توضيح الأدوات الخاصة بالقياس بما يلى:**

هذا وقد تم استخدام على أساس مقياس ليكرت الخماسي المستخدم فى هذه الدراسة وهو كما يلى:

لا يحدث إطلاقا	لا يحدث	محايد	يحدث	يحدث كثيرا
١	٢	٣	٤	٥

هذا وتشير معظم الدراسات إلى تقييم فئات المتوسط المرجح وفقاً لمعايير الموافقة والموافقة التامة من عدمها، في إطار مقياس ليكرت الخماسي الاتجاه Likert Scale المستخدم بهذا البحث كما يلي:

الفئة	الاتجاه
١.٠٠-١.٧٩	تميل الإجابات إلى (لا يحدث إطلاقا)
١.٨٠-٢.٥٩	تميل الإجابات إلى (لا يحدث)
٢.٦٠-٣.٣٩	تميل الإجابات إلى (محايد)
٣.٤٠-٤.١٩	تميل الإجابات إلى (يحدث)
٤.٢٠-٥.٠٠	تميل الإجابات إلى (يحدث كثيرا)

٥/٦: المتغيرات البحثية:

أولا: المتغيرات المستقلة: لجان المراجعة .

ثانيا: المتغيرات التابعة: مخاطر متعلقة بالمصارف الالكترونية وتشتمل على ٩ مخاطر

أولا: المتغير المستقل: لجان المراجعة:

جدول رقم (٦/٥) الإحصاءات الوصفية لمحور تفعيل دور لجان المراجعة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١	هل تقوم لجان المراجعة بإعطاء فكرة كلية عن جميع المخاطر التى يواجهها المصرف لمجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين؟	٣.٦٢	١.١٠	٣٠.٥٢	٦
٢	هل تقوم لجان المراجعة بالاهتمام بمتابعة مخاطر التشغيل فى الإدارات المختلفة للمصرف و التى تنشأ نتيجة للتقنية المطبقة ؟	٣.٢٦	١.١٠	٣٣.٩٩	٨
٣	هل تقوم لجان المراجعة بالتأكد من تأمين إرساء شبكة موثقة آمنة لتقديم الخدمات فى المصرف؟	٣.٧٩	.٩٩	٢٦.٢٨	٤
٤	هل تضع لجان المراجعة آلية لدراسة شخصية العميل بصفة جيدة قبل التعاقد معه ؟	٣.٨٢	١.٠١	٢٦.٥٤	٥
٥	هل تهتم لجان المراجعة فى المصرف بتحديد الجدارة الإئتمانية للعميل ؟	٤.٤١	.٥٨	١٣.٣٦	١
٦	هل تتابع لجان المراجعة إتخاذ قرارات إدارة السيولة بالنظر الي مهام كافه إدارات المصرف و الخدمات التي تقدمها ؟	٣.٦٩	.٧٩	٢١.٤٩	٢
٧	هل تتوافر المعلومات للجنة المراجعة بالمصرف بالنسبة لأي تجاوز للحدود القصوى المتفق عليها لإجراء ما تراه مناسبا بالنسبة لأسعار الفائدة ؟	٣.٧٩	.٩١	٢٤.١٤	٣
٨	هل تقوم لجان المراجعة بالتأكيد من حسن إختيار العاملين من ذوى الأخلاق الحسنة؟	٣.٦٤	١.١٤	٣١.٥٤	٧
٩	هل تتأكد لجان المراجعة من عدم حدوث إنتهاك للخصوصية ، وإختراقات أمنية على موقع المصرف ؟	٣.٢٦	١.١٠	٣٣.٩٩	٨
	المتوسط العام	٣.٧١	٠.٦٢	١٦.٧١	-

يتضح من الجدول رقم (٦/٥):

- ان هناك درجة موافقة بمتوسط حسابي (٣.٧١) من إجمالي محور تفعيل دور لجان المراجعة ومعامل اختلاف بلغ (١٦.٧١%)،اى بما يعادل نسبة اتفاق على أهمية البنود السابقة(٨٣.٢٩%).
- وأفادت ردود عينة الدراسة بالموافقة التامة على عبارة ٥، وذلك بمعامل اختلاف (١٣.٣٦%).
- وعن اتجاه الموافقة فتمثلت فى عبارات، هل تتابع لجان المراجعة إتخاذ قرارات إدارة السيولة بالنظر الي مهام كافه إدارات المصرف و الخدمات التي تقدمها ، تتوافر المعلومات للجنة المراجعة بالمصرف بالنسبة لأي تجاوز للحدود القصوى المتفق عليها لإجراء ما تراه مناسبا بالنسبة لأسعار الفائدة ، هل تقوم لجان المراجعة بالتأكد من تأمين إرساء شبكة موثقة آمنة لتقديم الخدمات فى المصرف ، هل تضع

لجان المراجعة آلية لدراسة شخصية العميل بصفة جيدة قبل التعاقد معه ، هل تقوم لجان المراجعة بإعطاء فكرة كلية عن جميع المخاطر التى يواجهها المصرف لمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ، هل تقوم لجان المراجعة بالتأكيد من حسن إختيار العاملين من ذوى الأخلاق الحسنة ، بمعاملات اختلاف مقدارها (٢١.٤٩%)، (٢٤.١٤%)، (٢٦.٢٨%)، (٢٦.٥٤%)، (٣٠.٥٢%) ، (٣١.٥٤%).

- اما العبارات التى تميل للموافقة لحد ما فتتمثل فى هل تقوم لجان المراجعة بالاهتمام بمتابعة مخاطر التشغيل فى الإدارات المختلفة للمصرف و التى تنشأ نتيجة للتقنية المطبقة ، هل تتأكد لجان المراجعة من عدم حدوث إنتهاك للخصوصية ، وإختراقات أمنية على موقع المصرف ، بمعامل اختلاف مقداره (٣٣.٩٩%). وفقا لاستجابات عينة الدراسة

ثانيا: المتغيرات التابعة: مخاطر متعلقة بالمصارف الالكترونية وتشتمل على ٩ مخاطر رئيسية:

أولا: مخاطر إستراتيجية متعلقة بالمصارف الالكترونية

جدول رقم (٧/٥)

الإحصاءات الوصفية لمحور المخاطر ألاستراتيجيه المتعلقة بالمصارف الالكترونية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١	هل يتم وضع نظام للرقابة الداخلية و ذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر فى جميع وحدات المصرف؟	٣.٧٩	.٩١	٢٤.١٤	٣
٢	هل تحدث محاولات لتفادى الخسائر المحتملة ؟	٣.٨٥	.٩٢	٢٤.٠٣	٢
٣	هل يتم التأكد من حصول المصرف على عائد مناسب للمخاطر التى قد تصادفه ؟	٣.٧٢	.٧٥	٢٠.٢٤	١
٤	هل يتم إستخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي ؟	٢.٩٧	١.٢١	٤٠.٨٨	٤
	المتوسط العام	٣.٥٨	٠.٦٥	١٨.٣٢	-

يتضح من الجدول رقم (٧/٥):

- ان هناك درجة موافقة بمتوسط حسابي (٣.٥٨) من إجمالي محور "المخاطر ألاستراتيجيه المتعلقة بالمصارف الالكترونية" ومعامل اختلاف بلغ (١٨.٣٢%)، اى بما يعادل نسبة اتفاق على أهمية البنود السابقة (٨١.٦٨%).

- وأكثر العبارات اتفاقا، هل يتم التأكد من حصول المصرف على عائد مناسب للمخاطر التى قد تصادفه ، هل تحدث محاولات لتفادى الخسائر المحتملة ، هل يتم وضع نظام للرقابة الداخلية و ذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر فى جميع وحدات المصرف ، بمعاملات اختلاف مقدارها (٢٠.٢٤%)، (٢٤.٠٣%) ، (٢٤.١٤%) على التوالي.

- واقل العبارات اتفاقا التى تميل للموافقة لحد ما فتتمثل فى هل يتم إستخدام إدارة المخاطر كسلاح ، بمعامل اختلاف مقداره (٣٣.٩٩%). وفقا لاستجابات عينة الدراسة

مما يدل على أهمية حصول المصرف على عائد مناسب مقابل المخاطر التى قد تصادفه وأن يتم عمل محاولات لتفادى الخسائر المحتملة مع الإهتمام بإرساء نظام جيد للرقابة الداخلية وأن يتم إستخدام إدارة المخاطركسلاح تنافسي .

ثانيا: مخاطر تشغيلية متعلقة بالمصارف الالكترونية

جدول رقم (٨/٥)

الإحصاءات الوصفية لمحور المخاطر التشغيلية المتعلقة بالمصارف الالكترونية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١	هل تتوافر معلومات عن الخلفية التعليمية و المهنية للعاملين فى إدارة المصرف ، بما فيهم مجلس الإدارة و كبار العاملين ؟	٣.٢٣	١.٢٥٥	٣٨.٨٥	٦
٢	هل يتم الاهتمام بتقييم كفاءة العاملين بالمصرف و مهاراتهم ؟	٣.٠٣	١.١٩٢	٣٩.٣٤	٧
٣	هل يتم الاهتمام بمتابعة مخاطر التشغيل فى الإدارات المختلفة للمصرف و التى تنشأ بسبب العاملين؟	٣.١٠	١.١٠٩	٣٥.٧٧	٤
٤	هل يتم الاهتمام بمتابعة مخاطر التشغيل فى الإدارات المختلفة للمصرف و التى تنشأ نتيجة للإجراءات المتبعة ؟	٣.٠٨	١.٠٧٦	٣٤.٩٤	٣
٥	هل يتم وضع إطار عمل شامل وسليم للمصرف ؟	٣.٤٩	١.١٣٤	٣٢.٤٩	٢
٦	هل يتم تنفيذ بيئة رقابية فاعله لإدارة مخاطر التشغيل الناشئة عن أنشطتها ؟	٣.١٥	٨٩٧.	٢٨.٤٨	١
٧	هل يتم الفصل الواضح للمسؤوليات ووضع خطط للطوارئ ؟	٢.٩٥	١.٢٨٦	٤٣.٥٩	٨
٨	هل توجد توصيات بالإتجاه نحو نشاط معين والإبتعاد عن آخر فى ضوء دراسة الأنشطة المختلفة ؟	٣.٠٠	١.٠٩١	٣٦.٣٧	٥
	المتوسط العام	٣.١٤	.٨٤	٢٧.٠٣	-

يتضح من الجدول رقم (٨/٥):

- ان هناك درجة موافقة لحد ما بمتوسط حسابي (٣.١٤) من إجمالي محور "مخاطر تشغيلية متعلقة بالمصارف الالكترونية"، بمعامل اختلاف بلغ (٢٧.٠٣%)، اى بما يعادل نسبة اتفاق على أهمية البنود السابقة (٧٢.٩٧%).

- وأفادت ردود عينة الدراسة بالموافقة لحد ما واهم العبارات اتفاقا، هل يتم تنفيذ بيئة رقابية فاعله لإدارة مخاطر التشغيل الناشئة عن أنشطتها ، هل يتم وضع إطار عمل شامل وسليم للمصرف ، هل يتم الاهتمام بمتابعة مخاطر التشغيل فى الإدارات المختلفة للمصرف و التى تنشأ نتيجة للإجراءات المتبعة ، هل يتم الاهتمام بمتابعة مخاطر التشغيل فى الإدارات المختلفة للمصرف و التى تنشأ بسبب العاملين ، هل توجد توصيات بالإتجاه نحو نشاط معين والإبتعاد عن آخر فى ضوء دراسة الأنشطة المختلفة ، هل تتوافر معلومات عن الخلفية التعليمية و المهنية للعاملين فى إدارة المصرف ، بما فيهم مجلس الإدارة و كبار العاملين ، هل يتم الاهتمام بتقييم كفاءة العاملين بالمصرف و مهاراتهم ، هل يتم الفصل الواضح للمسؤوليات ووضع خطط للطوارئ ، بمعاملات اختلاف مقدارها (٢٨.٤٨%)، (٣٢.٤٩%)، (٣٤.٩٤%)، (٣٥.٧٧%)، (٣٦.٣٧%)، (٣٨.٨٥%).(٣٩.٣٤%)، (٤٣.٥٩%) على التوالي، وفقا لاستجابات عينة الدراسة.

مما يدل على أهمية المخاطر التشغيلية وأن يتم تنفيذ بيئة رقابية فاعله لإدارة مخاطر التشغيل الناشئة عن أنشطتها ، وأن يتم وضع إطار عمل شامل وسليم للمصرف ، وأن يتم الاهتمام بمتابعة مخاطر التشغيل فى الإدارات المختلفة للمصرف و التى تنشأ نتيجة للإجراءات المتبعة ، وأن يتم الاهتمام بمتابعة مخاطر التشغيل فى الإدارات المختلفة للمصرف و التى تنشأ بسبب العاملين ، دراسة الأنشطة المختلفة للمصرف ثم يتم عمل توصيات بالإتجاه نحو نشاط معين والإبتعاد عن آخر فى ضوء ذلك ، أن تتوافر معلومات عن الخلفية التعليمية و المهنية للعاملين فى إدارة المصرف بما فيهم مجلس الإدارة و كبار العاملين ، أن يتم الاهتمام بتقييم كفاءة العاملين بالمصرف و مهاراتهم ، أن يتم الفصل الواضح للمسؤوليات ووضع خطط للطوارئ.

ثالثا: مخاطر السمعة المتعلقة بالمصارف الالكترونية

جدول رقم (٩/٥)

الإحصاءات الوصفية لمحور مخاطر السمعة المتعلقة بالمصارف الالكترونية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١	هل يتم التأكد من عدم نقص فى متطلبات الإفصاح اللازم للعملاء ؟	٣.٣٨	١.٠٣٣	٣٠.٥٦	٣
٢	هل يتم التأكد من إنتظام الخدمة؟	٣.٦٧	٩١٩.	٢٥.٠٤	١
٣	هل يتم التأكد من عدم نقص فى متطلبات الإفصاح اللازم للعملاء؟	٣.٥٦	٩٥٩.	٢٦.٩٤	٢
	المتوسط العام	**٣.٦٠**	**٠.٨٢**	**٢٣.٠٢**	-

يتضح من الجدول رقم (٩/٥):

- ان هناك درجة موافقة بمتوسط حسابي (٣.٦٠) من إجمالي محور " مخاطر السمعة المتعلقة بالمصارف الالكترونية " ومعامل اختلاف بلغ (٢٣.٠٢%)، اى بما يعادل نسبة اتفاق على أهمية البنود السابقة (٧٦.٩٨%).

- وأكثر العبارات اتفاقا واتجاها للموافقة هل يتم التأكد من إنتظام الخدمة ، هل يتم التأكد من عدم نقص فى متطلبات الإفصاح اللازم للعملاء ، بمعاملات اختلاف مقدارها (٢٥.٠٤%)، (٢٦.٩٤%) على التوالي.

- اما اقلهم اتفاقا التى تميل للموافقة لحد ما فتتمثل فى هل يتم التأكد من عدم نقص فى متطلبات الإفصاح اللازم للعملاء ، بمعامل اختلاف مقداره (٣٠.٥٦%) وفقا لاستجابات عينة الدراسة.

مما يدل على أهمية مخاطر السمعة مع ضرورة أن يتم التأكد من إنتظام الخدمة و من عدم نقص فى متطلبات الإفصاح اللازم للعملاء .

رابعا: المخاطر القانونية المتعلقة بالمصارف الالكترونية

جدول رقم (١٠/٥)

الإحصاءات الوصفية لمحور المخاطر القانونية المتعلقة بالمصارف الالكترونية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١	هل يتحرى الدقة والوضوح فى تحرير العقود؟	٤.٠٥	.٨١٨	٢٠.٢٠	١
٢	هل يتم متابعة الإدارة القانونية وتقييم آدائها بصفة دورية فى ضوء الأحكام التى تصدر لصالح المصرف ومدى إمكانية تنفيذها؟	٣.٣١	١.١٦٣	٣٥.١٤	٢
٣	هل يتم النص فى العقود على عرض المنازعات على لجنة تحكيم لتقليل التكاليف و سرعة الحكم فيها؟	٣.٣٨	١.٣٥٧	٤٠.١٥	٣
	المتوسط العام	**٣.٦٤**	**٠.٨٤**	**٢٣.١٥**	-

يتضح من الجدول رقم (١٠/٥):

- ان هناك درجة موافقة بمتوسط حسابي (٣.٦٤) من إجمالي محور " المخاطر القانونية المتعلقة بالمصارف الالكترونية" ومعامل اختلاف بلغ (٢٣.١٥%)، اى بما يعادل نسبة اتفاق على أهمية البنود السابقة (٧٦.٨٥%).

- وأكثر العبارات اتفاقا واتجاها للموافقة فتمثلت فى عبارات، هل يتحرى الدقة والوضوح فى تحرير العقود ، هل يتم متابعة الإدارة القانونية وتقييم آدائها بصفة دورية فى ضوء الأحكام التى تصدر لصالح المصرف ومدى إمكانية تنفيذها ، هل يتم النص فى العقود على عرض المنازعات على لجنة تحكيم لتقليل التكاليف و سرعة الحكم فيها ، بمعاملات اختلاف مقدارها (٢٠.٢٠%)، (٣٥.١٤%)، (٤٠.١٥%)، على التوالي وفقا لاستجابات عينة الدراسة.

مما يدل على أهمية المخاطر القانونية مع ضرورة أن يتم تحرى الدقة والوضوح فى تحرير العقود ، وأن يتم متابعة الإدارة القانونية وتقييم آدائها بصفة دورية فى ضوء الأحكام التى تصدر لصالح المصرف ومدى إمكانية تنفيذها ، وأن يتم النص فى العقود على عرض المنازعات على لجنة تحكيم لتقليل التكاليف و سرعة الحكم فيها .

خامسا: مخاطر ائتمانية متعلقة بالمصارف الالكترونية

جدول رقم (١١/٥)

الإحصاءات الوصفية لمحور مخاطر ائتمانية متعلقة بالمصارف الالكترونية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١	هل يهتم المصرف بتحديد درجة المخاطر الإئتمانية لكل تسهيل ممنوح للعميل ؟	٤.٢١	٧٢٦.	١٧.٢٤	٣
٢	هل يهتم المصرف بتحديد الجدارة الائتمانية للعميل الواحد والأطراف المرتبطة به ؟	٤.٢٣	٦٢١.	١٤.٦٨	٢
٣	هل يهتم المصرف بتحديد المتوسط المرجح للجدارة الإئتمانية لمحفظة المصرف و جزئياتها بحسب الصناعات التى ينبغى أن يخضع كل منها لدراسات مستقلة؟	٣.٥٩	٩٨٤.	٢٧.٤١	٥
٤	هل يقوم المصرف بعمل دراسات عن إحتمال الفشل فى السداد ؟	٣.١٥	١.١٢٧	٣٥.٧٨	٦
٥	هل يقوم المصرف بعمل دراسات عن الخسائر الناجمة عن الفشل فى السداد ؟	٣.١٥	١.١٩٣	٣٧.٨٧	٨
٦	هل يقوم المصرف بعمل دراسات عن التوظيفات المعرضة للمخاطر فى حالة الفشل فى السداد؟	٣.٢١	١.١٨٦	٣٦.٩٥	٧
٧	هل يقوم المصرف بمتابعة تواريخ استحقاق القروض ؟	٤.٤١	٤٩٤.	١١.٢٠	١
٨	هل توجد قاعدة بيانات عن كافة عملاء المصرف وأنشطتهم؟	٤.٠٠	٩٦٥.	٢٤.١٣	٤
	المتوسط العام	٣.٨١	٠.٦٤	١٦.٨٩	–

يتضح من الجدول رقم (١١/٥):

- ان هناك درجة موافقة بمتوسط حسابي (٣.٨١) من إجمالي محور " مخاطر ائتمانية متعلقة بالمصارف الالكترونية " ومعامل اختلاف بلغ (١٦.٨٩%)، اى بما يعادل نسبة اتفاق على أهمية البنود السابقة (٨٣.١١%).

- وعن اتجاه الموافقة التامة فتمثلت فى عبارات، هل يقوم المصرف بمتابعة تواريخ استحقاق القروض ، هل يهتم المصرف بتحديد الجدارة الائتمانية للعميل الواحد والأطراف المرتبطة به ، هل يهتم المصرف بتحديد درجة المخاطر الإئتمانية لكل تسهيل ممنوح للعميل ، بمعاملات اختلاف مقدارها (١١.٢٠%)، (١٤.٦٨%) ، (١٧.٢٤%) على التوالي.

- اما العبارة التى تميل للموافقة فتتمثل فى هل توجد قاعدة بيانات عن كافة عملاء المصرف وأنشطتهم ، هل يهتم المصرف بتحديد المتوسط المرجح للجدارة الإئتمانية لمحفظة المصرف و جزئياتها بحسب الصناعات التى ينبغى أن يخضع كل منها لدراسات مستقلة ، هل يقوم المصرف بعمل دراسات عن إحتمال الفشل فى السداد ، بمعاملات اختلاف مقدارها (٢٤.١٣%)، (٢٧.٤١%) ، (٢٤.١٤%) على التوالي.

- واقل العبارات اتفاقا التى تميل للموافقة لحد ما فتتمثل فى ٦، ٥، بمعاملات اختلاف مقدارها (٣٦.٩٥%) ، (٣٧.٨٧%)، على التوالي وفقا لاستجابات عينة الدراسة .

مما يدل على أهمية المخاطرالإئتمانية وضرورة التأكد من أن يقوم المصرف بمتابعة تواريخ استحقاق القروض ، وأن يهتم المصرف بتحديد الجدارة الائتمانية للعميل الواحد والأطراف المرتبطة به ، وأن يهتم المصرف بتحديد درجة المخاطر الإئتمانية لكل تسهيل ممنوح للعميل ، أهمية وجود قاعدة بيانات عن كافة عملاء المصرف وأنشطتهم ، وأن يهتم المصرف بتحديد المتوسط المرجح للجدارة الإئتمانية لمحفظة المصرف و جزئياتها بحسب الصناعات التى ينبغى أن يخضع كل منها لدراسات مستقلة ، وأن يقوم المصرف بعمل دراسات عن إحتمال الفشل فى السداد .

سادسا: مخاطر السيولة المتعلقة بالمصارف الالكترونية

جدول رقم (١٢/٥) الإحصاءات الوصفية لمحور مخاطر السيولة المتعلقة بالمصارف الالكترونية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١	هل يقوم المسئول عن إدارة السيولة بالمصرف بالتسجيل بدقه لأنشطه جميع أقسام المصرف العاملة في تجميع السيولة؟	٣.٦٢	١.٠	٢٧.٨٢	٦
٢	هل يقوم المسئول عن إدارة السيولة بالمصرف بتوظيف أنشطه جميع أقسام المصرف العاملة في تجميع السيولة؟	٣.٥٤	.٩٠	٢٥.٥٦	٤
٣	هل يتوفر للمصرف آليات التحكم الداخلية لأداره مخاطر السيولة حيث تكون هذه الآليات جزاءا من نظام الرقابة الداخلية الذي يتبعه المصرف؟	٣.٥٤	.٩٨	٢٧.٨٨	٧
٤	هل يقوم المصرف بوضع وتطبيق إجراءات سليمة لقياس السيولة؟	٣.٧٤	.٩٣	٢٤.٨٧	٣
٥	هل يقوم المصرف بوضع نظم وافيه لمراقبه التعرض لمخاطر السيولة؟	٣.٥٤	١.٠٣	٢٨.٦٢	٨
٦	هل يقوم المصرف بإعداد تقارير عن السيولة علي أساس دوري؟	٣.٩٢	.٦٩	١٧.٧٨	١
٧	هل تستطيع المصارف أن تحدد اي عجز مستقبلي في السيولة وذلك بإنشاء جداول استحقاق وفق اطر زمنيه ملائمة؟	٣.٥٤	١.٠	٢٩.٣٢	٩
٨	هل يوفر المصرف قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وآجال استحقاقاتها؟	٣.٨٧	.٧٩	٢٠.٥٢	٢
٩	هل يوفر المصرف نظام للمعلومات ملائم لاستخراج تقارير منتظمة ومستقلة تساعد في معرفه مدي الالتزام بالسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة السيولة المصرفية؟	٣.٥٤	.٩٣	٢٦.٣٦	٥
	المتوسط العام	**٣.٦٥**	**٠.٧٤**	**٢٠.٣٩**	–

يتضح من الجدول رقم (١٢/٥):

- ان هناك درجة موافقة بمتوسط حسابي (٣.٦٥) من إجمالي محور " مخاطر السيولة المتعلقة بالمصارف الالكترونية " ومعامل اختلاف بلغ (٢٠.٣٩%)، اى بما يعادل نسبة اتفاق على أهمية البنود السابقة (٧٩.٦١%).

- وأكثر العبارات اتفاقا فتمثلت فى عبارات، هل يقوم المصرف بإعداد تقارير عن السيولة علي أساس دوري ، هل يوفر المصرف قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وآجال استحقاقاتها ، هل يقوم المصرف بوضع وتطبيق إجراءات سليمة لقياس السيولة ، هل يقوم المسئول عن إدارة السيولة بالمصرف بتوظيف أنشطه جميع أقسام المصرف العاملة في تجميع السيولة ، بمعاملات اختلاف مقدارها (١٧.٧٨%)، (٢٠.٥٢%) ، (٢٤.٨٧%)، ، (٢٥.٥٦%) على التوالي.

- واقلهم اتفاقا فتتمثل فى هل يوفر المصرف نظام للمعلومات ملائم لاستخراج تقارير منتظمة ومستقلة تساعد في معرفه مدي الالتزام بالسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة السيولة المصرفية ، هل يقوم المسئول عن إدارة السيولة بالمصرف بالتسجيل بدقه لأنشطه جميع أقسام المصرف العاملة في تجميع السيولة ، هل يتوفر للمصرف آليات التحكم الداخلية لإداره مخاطر السيولة حيث تكون هذه الآليات جزءا من نظام الرقابة الداخلية الذي يتبعه المصرف ، هل يقوم المصرف بوضع نظم وافيه لمراقبه التعرض لمخاطر السيولة ، بمعاملات اختلاف مقدارها (٢٦.٣٦%) ، (٢٧.٨٢%)، (٢٧.٨٨%) ، (٢٨.٦٢%)، على التوالي وفقا لاستجابات عينة الدراسة

مما يدل على أهمية مخاطر السيولة مع ضرورة أن يقوم المصرف بالترتيب بما يلى : إعداد تقارير عن السيولة علي أساس دوري ، وأن يوفر المصرف قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وآجال استحقاقاتها ، وأن يقوم المصرف بوضع وتطبيق إجراءات سليمة لقياس السيولة ، وأن يقوم المسئول عن إدارة السيولة بالمصرف بتوظيف أنشطه جميع أقسام المصرف العاملة في تجميع السيولة وأن يوفر المصرف نظام للمعلومات ملائم لاستخراج تقارير منتظمة ومستقلة تساعد في معرفه مدي الالتزام بالسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة السيولة المصرفية ، وأن يقوم المسئول عن إدارة السيولة بالمصرف بالتسجيل بدقه لأنشطه جميع أقسام المصرف العاملة في تجميع السيولة ، وأن يتوفر للمصرف آليات التحكم الداخلية لإدارة مخاطر السيولة حيث تكون هذه الآليات جزءا من نظام الرقابة الداخلية الذي يتبعه المصرف ، وأن يقوم المصرف بوضع نظم وافيه لمراقبه التعرض لمخاطر السيولة

سابعا: مخاطر السوق المتعلقة بالمصارف الالكترونية

جدول رقم (١٣/٥) الإحصاءات الوصفية لمحور مخاطر السوق المتعلقة بالمصارف الالكترونية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
	أ- مخاطر الأوراق المالية				
١	هل تهتم إدارة المصرف العليا بتفويض من يقوم بالدراسة الجيدة للأوراق المالية المراد الإستثمار فيها؟	٣.٨٥	٩٥٢.	٢٤.٧٣	٣
٢	هل يتم تكوين محفظة الإستثمار فى الأوراق المالية بشكل متوازن؟	٣.٨٧	٨٨٦.	٢٢.٨٩	٢
٣	هل يتم مراعاة إسناد إدارة المحفظة لكفاءات متخصصة؟	٣.٥٩	١.١٠٨	٣٠.٨٦	٥
٤	هل يتم تكوين مخصص مناسب لمواجهة الانخفاض فى أسعار المحفظة؟	٣.٧٢	٩٩٠.	٢٦.٦١	٤
٥	هل يتم التأكد من سلامة إجراءات حيازة و التصرفات التى تتم للتعامل فى هذه الأوراق؟	٣.٩٠	٨٤٥.	٢١.٦٧	١
	المتوسط العام لمخاطر الأوراق المالية	٣.٧٨	٠.٧٨	٢٠.٧٣	-
	ب- مخاطر تقلب أسعار الفائدة				
١	هل يضع المصرف نظاما و موجهات للحدود القصوى لتحمل مخاطر سعر الفائدة و التقيد بها؟	٣.٦٩	٠.٨٥	٢٣.٢٠	-
	ج- مخاطر أسعار الصرف				
١	هل يتوافر بالمصرف سياسات واضحة للحد من مخاطر تقلبات أسعار الصرف؟	٣.٤٤	١.٠١٢	٢٩.٤٢	٤
٢	هل تتضمن السياسات الحدود الدنيا التى يتقبلها مجلس إدارة المصرف بخصوص مخاطر أسعار الصرف؟	٣.٥٤	٩٠٥.	٢٥.٥٦	٢
٣	هل تتوافر أنظمة معلومات للحد من مخاطر سعر الصرف؟	٣.٣٦	٩٥١.	٢٨.٣٠	٣
٤	هل تتوافر أنظمة معلومات لضمان الالتزام بالحدود المقبولة لهذا النوع من المخاطر؟	٣.٥٤	٨٧٦.	٢٤.٧٥	١
٥	هل يتم مراجعة مخاطر سعرا لصرف من قبل أنظمة الرقابة الداخلية بالمصرف؟	٣.٤٦	١.٠٣٨	٣٠.٠٠	٥
	المتوسط العام لمخاطر أسعار الصرف	٣.٤٦	٠.٨٥	٢٧.٧٠	-
	المتوسط العام	٣.٦٤	٠.٧٢	١٩.٩٠	-

يتضح من الجدول رقم (١٣/٥):

- ان هناك درجة موافقة بمتوسط حسابي (٣.٤٦) من إجمالي محور " مخاطر السوق المتعلقة بالمصارف الالكترونية" ومعامل اختلاف بلغ (١٩.٩٠%)، اى بما يعادل نسبة اتفاق على أهمية البنود السابقة (٨٠.١٠%).

وفيما يلي شرح للمقاييس الوصفية لكل محور فرعي من محاور مخاطر السوق المتعلقة بالمصارف الالكترونية

أ- مخاطر الأوراق المالية

- ان هناك درجة موافقة بمتوسط حسابي (٣.٨٧) من إجمالي محور " مخاطر السوق المتعلقة بالمصارف الالكترونية، مخاطر الأوراق المالية " ومعامل اختلاف بلغ (٢٠.٧٣%)، اى بما يعادل نسبة اتفاق على أهمية البنود السابقة بنسبة (٧٩.٢٧%).

- وأكثر العبارات اتفاقا فتمثلت فى عبارات، هل يتم التأكد من سلامة إجراءات حيازة و التصرفات التى تتم للتعامل فى هذه الأوراق ، هل يتم تكوين محفظة الإستثمار فى الأوراق المالية بشكل متوازن ، هل تهتم إدارة المصرف العليا بتفويض من يقوم بالدراسة الجيدة للأوراق المالية المراد الإستثمار فيها ، هل يتم تكوين مخصص مناسب لمواجهة الانخفاض فى أسعار المحفظة ، هل يتم مراعاة إسناد إدارة المحفظة لكفاءات متخصصة ، بمعاملات اختلاف مقدارها (٢١.٦٧%)، (٢٢.٨٩%) ، (٢٤.٧٣%)، (٢٦.٦١%)، (٣٠.٨٦%)، على التوالي.

ب- مخاطر تقلب أسعار الفائدة

- ان هناك درجة موافقة بمتوسط حسابي (٣.٦٩) من إجمالي محور " مخاطر السوق المتعلقة بالمصارف الالكترونية، مخاطر تقلب أسعار الفائدة " ومعامل اختلاف بلغ (٢٣.٢٠%)، اى بما يعادل نسبة اتفاق (٧٦.٨٠%).

ج- مخاطر أسعار الصرف

- ان هناك درجة موافقة بمتوسط حسابي (٣.٤٦) من إجمالي محور " مخاطر السوق المتعلقة بالمصارف الالكترونية، مخاطر أسعار الصرف " ومعامل اختلاف بلغ (٢٧.٧٠%)، اى بما يعادل نسبة اتفاق على أهمية البنود السابقة بنسبة (٧٢.٣٠%).

- وأكثر العبارات اتفاقا فتمثلت فى عبارات، هل تتوافر أنظمة معلومات لضمان الالتزام بالحدود المقبولة لهذا النوع من المخاطر ، هل تتضمن السياسات الحدود الدنيا التى يتقبلها مجلس إدارة المصرف بخصوص مخاطر أسعار الصرف ، هل تتوافر أنظمة معلومات للحد من مخاطر سعر الصرف ، هل يتوافر بالمصرف سياسات واضحة للحد من مخاطر تقلبات أسعار الصرف ، هل يتم مراجعة مخاطر سعرا لصرف من قبل أنظمة الرقابة الداخلية بالمصرف ، بمعاملات اختلاف مقدارها (٢٤.٧٥%)، (٢٥.٥٦%) ، (٢٨.٣٠%)، (٢٩.٤٢%)، (٣٠.٠٠%)، على التوالي وفقا لاستجابات عينة الدراسة.

مما يدل على أهمية مخاطر السوق مع ضرورة أن يقوم المصرف بالنسبة لكل نوع من أنواع مخاطر السوق بما يلى :-

- بالنسبة لمخاطر الأوراق المالية : أن يتم التأكد من سلامة إجراءات حيازة و التصرفات التى تتم للتعامل فى هذه الأوراق ، وأن يتم تكوين محفظة الإستثمار فى الأوراق المالية بشكل متوازن ، وأن تهتم إدارة المصرف العليا بتفويض من يقوم بالدراسة الجيدة للأوراق المالية المراد الإستثمار فيها ، وأن يتم تكوين مخصص مناسب لمواجهة الانخفاض فى أسعار المحفظة ، وأن يتم مراعاة إسناد إدارة المحفظة لكفاءات متخصصة

- بالنسبة للمخاطر المتعلقة بتقلب أسعار سعر الفائدة فيجب إتخاذ ما يلى : أن يضع المصرف نظاما و موجهات للحدود القصوى لتحمل مخاطر سعر الفائدة و التقيد بها.

بالنسبة للمخاطر المتعلقة بتقلب أسعار سعر الصرف فيجب إتخاذ ما يلى : أن تتوافر أنظمة معلومات لضمان الالتزام بالحدود المقبولة لهذا النوع من المخاطر ، أن تتضمن السياسات الحدود الدنيا التى يتقبلها مجلس إدارة المصرف بخصوص مخاطر أسعار الصرف ، أن تتوافر أنظمة معلومات للحد من مخاطر سعر الصرف ، و أن يتوافر بالمصرف سياسات واضحة للحد من مخاطر تقلبات أسعار الصرف ، وأن يتم مراجعة مخاطر سعرا لصرف من قبل أنظمة الرقابة الداخلية بالمصرف

ثامنا: المخاطر الأخلاقية المتعلقة بالمصارف الالكترونية

جدول رقم (١٤/٥) الإحصاءات الوصفية لمحور المخاطر الأخلاقية المتعلقة بالمصارف الالكترونية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١	هل يتم بناء قاعدة معلومات تتوافر فيها البيانات عن كافة عملاء المصرف؟	٣.٥١	١.٠٣٩	٢٩.٦٠	٣
٢	هل يتم التعرف على معدلات الأرباح التى يحققها العملاء فى أعمالهم و مقارنتها بالربح المحقق من العملية؟	٢.٦٧	١.١٨٩	٤٤.٥٣	٤
٣	هل يتم أخذ ضمانات من العملاء لمواجهة حالات خيانة الأمانة؟	٣.٥٩	١.٠١٠	٢٨.١٣	٢
٤	هل تتم المتابعة المكتبية و الميدانية للعمليات المصرفية؟	٣.٤٩	٩٣٤.	٢٦.٧٦	١
	المتوسط العام	**٣.٣٧**	**٠.٨٢**	**٢٤.٤١**	-

يتضح من الجدول رقم (١٤/٥):

- ان هناك درجة موافقة لحد ما بمتوسط حسابي (٣.٣٧) من إجمالي محور " المخاطر الأخلاقية المتعلقة بالمصارف الالكترونية" ومعامل اختلاف بلغ (٢٤.٤١%)، اى بما يعادل نسبة اتفاق على أهمية البنود السابقة (٧٥.٥٩%).

- وأكثر العبارات اتفاقا واتجاها للموافقة فتمثلت فى عبارات، هل تتم المتابعة المكتبية و الميدانية للعمليات المصرفية ، هل يتم أخذ ضمانات من العملاء لمواجهة حالات خيانة الأمانة ، هل يتم بناء قاعدة معلومات تتوافر فيها البيانات عن كافة عملاء المصرف ، بمعاملات اختلاف مقدارها (٢٦.٧٦%)، (٢٨.١٣%)، (٢٩.٦٠%)، على التوالي.

- وأقل العبارات اتفاقا عبارة هل يتم التعرف على معدلات الأرباح التى يحققها العملاء فى أعمالهم و مقارنتها بالربح المحقق من العملية ، بمعامل اختلاف مقداره (٤٤.٥٣%)، وفقا لاستجابات عينة الدراسة.

مما يدل على أهمية المخاطر الأخلاقية مع ضرورة أن تتم المتابعة المكتبية و الميدانية للعمليات المصرفية ، وأن يتم أخذ ضمانات من العملاء لمواجهة حالات خيانة الأمانة ، وأن يتم بناء قاعدة معلومات تتوافر فيها البيانات عن كافة عملاء المصرف ، وأن يتم التعرف على معدلات الأرباح التى يحققها العملاء فى أعمالهم و مقارنتها بالربح المحقق من العملية.

تاسعا: مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

جدول رقم (١٥/٥) الإحصاءات الوصفية لمحور مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١	هل يوجد رقم وحيد لكل صفقة تتم من خلال قاعدة البيانات؟	٢.٩٧	١.٠٢٩	٣٤.٦٥	١١
٢	هل يوجد رقم مميز لكل نهاية طرفية يتم من خلالها التعامل مع قاعدة البيانات	٣.٣١	٩١٤.	٢٧.٦١	٣
٣	هل يوجد رقم خاص لكل مستخدم لقاعدة البيانات ، من خلاله يتم السماح له بالتعامل مع قاعدة البيانات؟	٣.٦٧	١.٠٧٥	٢٩.٢٩	٧
٤	يوجد رقم مميز و نسخة من كل برنامج يتم التعامل به مع قاعدة البيانات؟	٣.٦٧	١.٠٠٠	٢٧.٢٥	١
٥	هل يتم تحديد قيمة الصفقة وذلك لتوضيح مقدار التغيرات التى تحدث لعناصر البيانات أرصدة الحسابات بقواعد البيانات؟	٣.١٣	٨٥٦.	٢٧.٣٥	٢
٦	هل يتم تحديد وقت و تاريخ معالجة العملية بقاعدة البيانات (التحديث)	٣.٣٦	١.٠٠٤	٢٩.٨٨	٨
٧	هل يمكن التوصل إلى مقدار الرصيد قبل التحديث ، القيمة السابقة لمفردة البيانات التى سيتم تحديثها بقاعدة البيانات؟	٣.٤٩	٩٨٨.	٢٨.٣١	٥

٨	هل يتم توضيح الرصيد بعد التحديث (القيمة الجديدة لمفردة البيانات التى تم تحديثها بقاعدة البيانات)؟	٣.٥١	٩٨٨.	٢٨.١٥	٤
٩	هل يمكن التوصل إلى تحديد لرمز العملية التى تسببت فى تعديل رصيد الحساب بقاعدة البيانات (مدين ، دائن)؟	٣.٤٦	٩٨٧.	٢٨.٥٣	٦
١٠	هل يتم تمكين خبراء أمن المعلومات بالمصرف من متابعة ما سبق بصفة دورية و تقديم تقارير دورية لمتابعة ذلك؟	٣.١٨	٩٨٨.	٣١.٠٧	٩
١١	هل يتم الأكد من مكافحة مخاطر توقف الأجهزة ، مخاطر الفقد الكلى أو الجزئى للبيانات أو تغييرها ، كفاءة الأجهزة الإلكترونية بما يسمح بتقبل أى تطورات؟	٣.٣١	١.٠٤٦	٣١.٦٠	١٠
المتوسط العام		٣.٣٥	٠.٨٠	٢٣.٩٣	–

يتضح من الجدول رقم (١٥/٥):

– ان هناك درجة موافقة لحد ما بمتوسط حسابي (٣.٣٥) من إجمالي محور " مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية " ومعامل اختلاف بلغ (٢٣.٩٣%)، اى بما يعادل نسبة اتفاق على أهمية البنود السابقة (٧٦.٠٧%).

– وأكثر العبارات اتفاقا فتمثلت فى عبارات، يوجد رقم مميز و نسخة من كل برنامج يتم التعامل به مع قاعدة البيانات ، هل يتم تحديد قيمة الصفقة وذلك لتوضيح مقدار التغيرات التى تحدث لعناصر البيانات أرصدة الحسابات بقواعد البيانات ، هل يوجد رقم مميز لكل نهاية طرفية يتم من خلالها التعامل مع قاعدة البيانات ، هل يتم توضيح الرصيد بعد التحديث (القيمة الجديدة لمفردة البيانات التى تم تحديثها بقاعدة البيانات ، هل يمكن التوصل إلى مقدار الرصيد قبل التحديث ، القيمة السابقة لمفردة البيانات التى سيتم تحديثها بقاعدة البيانات ، هل يمكن التوصل إلى تحديد لرمز العملية التى تسببت فى تعديل رصيد الحساب بقاعدة البيانات (مدين ، دائن)؟، بمعاملات اختلاف مقدارها (٢٧.٢٥%)، (٢٧.٣٥%) ، (٢٧.٦١%)، (٢٨.١٥%)، (٢٨.٣١%) ، (٢٨.٥٣%)، على التوالي.

– واقلهم اتفاقا فتتمثل فى ، هل يتم الأكد من مكافحة مخاطر توقف الأجهزة ، مخاطر الفقد الكلى أو الجزئى للبيانات أو تغييرها ، كفاءة الأجهزة الإلكترونية بما يسمح بتقبل أى تطورات ، هل يوجد رقم وحيد لكل صفقة تتم من خلال قاعدة البيانات ، بمعاملات اختلاف مقدارها ، (٣١.٦%)، (٣٤.٦٥%)، على التوالي وفقا لاستجابات عينة الدراسة

مما يدل على أهمية مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية مع ضرورة أن يوجد رقم مميز و نسخة من كل برنامج يتم التعامل به مع قاعدة البيانات ، وأن يتم تحديد قيمة الصفقة وذلك

لتوضيح مقدار التغيرات التى تحدث لعناصر البيانات أرصدة الحسابات بقواعد البيانات ، وأن يوجد رقم مميز لكل نهاية طرفية يتم من خلالها التعامل مع قاعدة البيانات ، وأن يتم توضيح الرصيد بعد التحديث (القيمة الجديدة لمفردة البيانات التى تم تحديثها بقاعدة البيانات ، وهل يمكن التوصل إلى مقدار الرصيد قبل التحديث ، القيمة السابقة لمفردة البيانات التى سيتم تحديثها بقاعدة البيانات ، هل يمكن التوصل إلى تحديد لرمز العملية التى تسببت فى تعديل رصيد الحساب بقاعدة البيانات (مدين ، دائن)؟ وأن يتم التأكد من مكافحة مخاطر توقف الأجهزة ، مخاطر الفقد الكلى أو الجزئى للبيانات أو تغييرها ، كفاءة الأجهزة الإلكترونية بما يسمح بتقبل أى تطورات ، وأن يوجد رقم وحيد لكل صفقة تتم من خلال قاعدة البيانات

٦/٦- الإجابة على السؤال البحثي المتعلق بترتيب المخاطر المصرفية الالكترونية حسب أهميتها: وذلك باستخدام الوزن النسبي المرجح :

جدول رقم (١٦/٥) المخاطر المصرفية الالكترونية حسب أهميتها

استخدام الوزن النسبي المرجح

م	المخاطر	الوزن النسبي المرجح	النسبة	الترتيب
١	مخاطر إستراتيجية متعلقة بالمصارف الالكترونية	٤٥٩	٨.٧٥	٩
٢	مخاطر تشغيلية متعلقة بالمصارف الالكترونية	٥١٣	٩.٧٨	٧
٣	مخاطر السمعة متعلقة بالمصارف الالكترونية	٥٧٦	١٠.٩٨	٤
٤	مخاطر قانونية متعلقة بالمصارف الالكترونية	٤٨٣	٩.٧٨	٨
٥	مخاطر ائتمان متعلقة بالمصارف الالكترونية	٥٤٣	١٠.٣٥	٦
٦	مخاطر السيولة متعلقة بالمصارف الالكترونية	٥٧٠	١٠.٨٧	٥
٧	مخاطر السوق متعلقة بالمصارف الالكترونية	٥٨٥	١١.١٦	٣
٨	مخاطر أخلاقية متعلقة بالمصارف الالكترونية	٧٤٧	١٤.٢٤	٢
٩	مخاطر امن نظم معلومات محاسبية متعلقة بالمصارف الالكترونية	٧٦٨	١٤.٦٥	١
	المجموع	**٥٢٤٤**	**١٠٠**	-

يتضح من الجدول رقم (١٦/٥):

- ان اهم المخاطر المصرفية الالكترونية ، مخاطر امن نظم معلومات محاسبية متعلقة بالمصارف الالكترونية ، مخاطر أخلاقية متعلقة بالمصارف الالكترونية ، مخاطر السوق متعلقة بالمصارف الالكترونية ، مخاطر السمعة متعلقة بالمصارف الالكترونية ، مخاطر السيولة متعلقة بالمصارف الالكترونية ، مخاطر ائتمان متعلقة بالمصارف الالكترونية بنسبة مئوية (١٤.٦٥%)، (١٤.٢٤%) ، (١١.١٦%)، (١٠.٩٨%)، (١٠.٨٧%)، (١٠.٣٥%)،على التوالي.

- واقل هذه المخاطر ، مخاطر تشغيلية متعلقة بالمصارف الالكترونية ، مخاطر قانونية متعلقة بالمصارف الالكترونية ، مخاطر إستراتيجية متعلقة بالمصارف الالكترونية ، بنسبة مئوية (٩.٧٨%)، (٩.٧٨%) ، (٨.٧٥%)، على التوالي، وفقا لاستجابات عينة الدراسة

وفقا لآراء عينة الدراسة فقد تم ترتيب المخاطر المصرفية الإلكترونية كما يلى :-

١. مخاطر امن نظم معلومات محاسبية متعلقة بالمصارف الالكترونية .
٢. مخاطر أخلاقية متعلقة بالمصارف الالكترونية
٣. مخاطر السوق متعلقة بالمصارف الالكترونية
٤. مخاطر السمعة متعلقة بالمصارف الالكترونية
٥. مخاطر السيولة متعلقة بالمصارف الالكترونية
٦. مخاطر ائتمان متعلقة بالمصارف الالكترونية
٧. مخاطر تشغيلية متعلقة بالمصارف الالكترونية
٨. مخاطر قانونية متعلقة بالمصارف الالكترونية

مخاطر إستراتيجية متعلقة بالمصارف الالكترونية

٧/٦- مرحلة الإجابة على الفروض البحثية:

يركز الباحث على اختبار فرضية رئيسية مفادها وجود علاقة معنوية بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر المصرفية الالكترونية.

الفرضية البحثية الرئيسية:

(٥-٥-١): الفرضية الرئيسية الأولي:

١-: نص الفرضية:

- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر المصرفية الالكترونية

٢-: نص الفرضية:

- محاور دور لجان المراجعة
- محاور المخاطر المصرفية الالكترونية

٣-الأسلوب الإحصائي المستخدم:

- معامل ارتباط سبيرمان للرتب لإيجاد مدى العلاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر المصرفية الالكترونية، على أساس معنوية (٠.٠٥)، فإذا كان مستوى المعنوية اقل من (٠.٠٥) دل ذلك على وجود علاقة ارتباط بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر المصرفية الالكترونية ، وإذا كان مستوى المعنوية اكبر من (٠.٠٥) دل ذلك على عدم وجود علاقة ارتباط بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر المصرفية الالكترونية

جدول رقم (٥-١٧)

يوضح نتائج اختبار العلاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر المصرفية الالكترونية "باستخدام معامل ارتباط سبيرمان"

العلاقة	معامل الارتباط(r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
دُور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر المصرفي الالكترونية	٠.٩٣٣	٠.٠٠٠١**	دالة

** دالة عند مستوى معنوية اقل من (٠.٠١)

من جدول رقم (٥-١٧) يتضح ما يلى:

١- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر المصرفية الالكترونية حيث بلغ معامل الارتباط (.٩٣٣) بمستوى معنوية اقل من (٠.٠١).

٢- فكلما كان هناك دور للجان المراجعة بالمصرف كلما ادى ذلك الى الحد من المخاطر المصرفية الالكترونية

٤- **الخلاصة:** نقبل الفرض الإحصائي البديل القائل " بوجود علاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر المصرفية الالكترونية " ونرفض الفرض العدمى القائل " بعدم وجود علاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر المصرفية الالكترونية

(٥-٥-١-١): الفرضية الفرعية الأولي:

١-: نص الفرضية:

- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر الإستراتيجية المصرفية الالكترونية

٢-: محاور الفرضية:

- محاور دور لجان المراجعة
- محاور المخاطر الإستراتيجية المصرفية الالكترونية

٣-الأسلوب الإحصائي المستخدم:

- معامل ارتباط سبيرمان للرتب .

جدول رقم (٥-١٩)

يوضح نتائج اختبار العلاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر المصرفية الإستراتيجية الالكترونية "باستخدام معامل ارتباط سبيرمان"

العلاقة	معامل الارتباط(r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر الإستراتيجية المصرفية الالكترونية	٠.٦٥٥	٠.٠٠١**	دالة

** دالة عند مستوى معنوية اقل من (٠.٠١)

من جدول رقم (٥-١٩) يتضح ما يلى:

١- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر المصرفية الإستراتيجية الالكترونية حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٦٥٥) بمستوى معنوية اقل من (٠.٠١).

٢- فكلما كان هناك دور للجان المراجعة بالمصرف كلما ادى ذلك الى الحد من المخاطر المصرفية الإستراتيجية الالكترونية .

٣- الخلاصة: نقبل الفرض الإحصائي البديل القائل " بوجود علاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر المصرفية الإستراتيجية الالكترونية " ونرفض الفرض العدمى القائل " بعدم وجود علاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر المصرفية الإستراتيجية الالكترونية ".

(٥-٥-١-٢): الفرضية الفرعية الثانية:

١-: نص الفرضية:

- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر التشغيلية المصرفية الالكترونية

٢-: محاور الفرضية:

- محاور دور لجان المراجعة
- محاور المخاطر التشغيلية المصرفية الالكترونية

٣-الأسلوب الإحصائي المستخدم:

- معامل ارتباط سبيرمان للرتب .

جدول رقم (٥-٢١)

يوضح نتائج اختبار العلاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر المصرفية التشغيلية الالكترونية "باستخدام معامل ارتباط سبيرمان"

العلاقة	معامل الارتباط(r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
دُور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر التشغيلية المصرفية الالكترونية	٠.٧١٨	٠.٠٠١**	دالة

** دالة عند مستوى معنوية اقل من (٠.٠١)

من جدول رقم (٥-٢١) يتضح ما يلى:

١- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر **التشغيلية** المصرفية الالكترونية حيث بلغ معامل الارتباط (٧١٨.) بمستوى معنوية اقل من (٠.٠١).

٢- فكلما كان هناك دور للجان المراجعة بالمصرف كلما ادى ذلك الى الحد من المخاطر **التشغيلية** المصرفية الالكترونية

٥- **الخلاصة:** نقبل الفرض الإحصائي البديل القائل " بوجود علاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر التشغيلية المصرفية الالكترونية " ونرفض الفرض العدمى القائل " بعدم وجود علاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر التشغيلية المصرفية الالكترونية ".

(٥-٥-١-٣): الفرضية الفرعية الثالثة:

١-: نص الفرضية:

- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من مخاطر السمعة المصرفية الالكترونية

٢-: محاور الفرضية:

- محاور دور لجان المراجعة
- محاور مخاطر السمعة المصرفية الالكترونية

٣-الأسلوب الإحصائي المستخدم:

- معامل ارتباط سبيرمان للرتب .

جدول رقم (٥-٢٣)

يوضح نتائج اختبار العلاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من مخاطر السمعة المصرفية الالكترونية "باستخدام معامل ارتباط سبيرمان"

العلاقة	معامل الارتباط(r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من مخاطر السمعة المصرفية الالكترونية	٠.٧٥٢	٠.٠٠١**	دالة

** دالة عند مستوى معنوية اقل من (٠.٠١)

من جدول رقم (٥-٢٣) يتضح ما يلى:

١- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من **مخاطر السمعة** المصرفية الالكترونية حيث بلغ معامل الارتباط (٧٥٢.) بمستوى معنوية اقل من (٠.٠١).

٢- فكلما كان هناك دور للجان المراجعة بالمصرف كلما ادى ذلك الى الحد من **مخاطر السمعة** المصرفية الالكترونية

٣- **الخلاصة:** نقبل الفرض الإحصائي البديل القائل " بوجود علاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من مخاطر السمعة المصرفية الالكترونية " ونرفض الفرض العدمى القائل " بعدم وجود علاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من مخاطر السمعة المصرفية الالكترونية ".

(٥-٥-١-٤): الفرضية الفرعية الرابعة:

١-: نص الفرضية:

- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر القانونية المصرفية الالكترونية

٢-: محاور الفرضية:

- محاور دور لجان المراجعة
- محاور المخاطر القانونية المصرفية الالكترونية

٣-الأسلوب الإحصائي المستخدم:

- معامل ارتباط سبيرمان للرتب .

جدول رقم (٥-٢٥)

يوضح نتائج اختبار العلاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر القانونية المصرفية الالكترونية "باستخدام معامل ارتباط سبيرمان"

العلاقة	معامل الارتباط(r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر القانونية المصرفية الالكترونية	٠,٨٤١	٠,٠٠١**	دالة

** دالة عند مستوى معنوية اقل من (٠,٠١)

من جدول رقم (٥-٢٥) يتضح ما يلى:

١- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من **المخاطر القانونية** المصرفية الالكترونية حيث بلغ معامل الارتباط (٨٤١.) بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١).

٢- فكلما كان هناك دور للجان المراجعة بالمصرف كلما ادى ذلك الى الحد من **المخاطر القانونية** المصرفية الالكترونية

٣- الخلاصة: نقبل الفرض الإحصائي البديل القائل " بوجود علاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر القانونية المصرفية الالكترونية " ونرفض الفرض العدمى القائل " بعدم وجود علاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر القانونية المصرفية الالكترونية ".

(٥-٥-١-٥): الفرضية الفرعية الخامسة:

١-: نص الفرضية:

- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر الائتمانية المصرفية الالكترونية

٢-: محاور الفرضية:

- محاور دور لجان المراجعة
- محاور المخاطر الائتمانية المصرفية الالكترونية

٣-الأسلوب الإحصائي المستخدم:

- معامل ارتباط سبيرمان للرتب .

جدول رقم (٥-٢٧)

يوضح نتائج اختبار العلاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر الائتمانية المصرفية الالكترونية "باستخدام معامل ارتباط سبيرمان"

العلاقة	معامل الارتباط(ر)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر الائتمانية المصرفية الالكترونية .	٠.٦٨٢	٠.٠٠١**	دالة

** دالة عند مستوى معنوية اقل من (٠.٠١)

من جدول رقم (٥-٢٧) يتضح ما يلى:

١- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من **المخاطر الائتمانية** المصرفية الالكترونية حيث بلغ معامل الارتباط (٦٨٢.) بمستوى معنوية اقل من (٠.٠١).

٢- فكلما كان هناك دور للجان المراجعة بالمصرف كلما ادى ذلك الى الحد من **المخاطر الائتمانية** المصرفية الالكترونية

٣- **الخلاصة:** نقبل الفرض الإحصائي البديل القائل " بوجود علاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر الائتمانية المصرفية الالكترونية " ونرفض الفرض العدمى القائل " بعدم وجود علاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر الائتمانية المصرفية الالكترونية ".

(٥-٥-١-٦): الفرضية الفرعية السادسة:

١-: نص الفرضية:

- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من مخاطر السيولة المصرفية الالكترونية

٢-: محاور الفرضية:

- محاور دور لجان المراجعة
- محاور مخاطر السيولة المصرفية الالكترونية

٣-الأسلوب الإحصائي المستخدم:

- معامل ارتباط سبيرمان للرتب .

جدول رقم (٥-٢٩)

يوضح نتائج اختبار العلاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من مخاطر السيولة المصرفية الالكترونية "باستخدام معامل ارتباط سبيرمان"

العلاقة	معامل الارتباط(r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من مخاطر السيولة المصرفية الالكترونية	٠.٦٣	٠.٠٠١**	دالة

** دالة عند مستوى معنوية اقل من (٠.٠١)

من جدول رقم (٥-٢٩) يتضح ما يلى:

١- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من **مخاطر السيولة** المصرفية الالكترونية حيث بلغ معامل الارتباط (٦٣.) بمستوى معنوية اقل من (٠.٠١).

٢- فكلما كان هناك دور للجان المراجعة بالمصرف كلما ادى ذلك الى الحد من **مخاطر السيولة** المصرفية الالكترونية

٣- **الخلاصة:** نقبل الفرض الإحصائي البديل القائل " بوجود علاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من مخاطر السيولة المصرفية الالكترونية " ونرفض الفرض العدمى القائل " بعدم وجود علاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من مخاطر السيولة المصرفية الالكترونية ".

(٥-٥-١-٧): الفرضية الفرعية السابعة: ١ -: نص الفرضية:

- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من مخاطر السوق المصرفية الالكترونية

٢-: محاور الفرضية:

- محاور دور لجان المراجعة
- محاور مخاطر السوق المصرفية الالكترونية

٣-الأسلوب الإحصائي المستخدم:

- معامل ارتباط سبيرمان للرتب .

جدول رقم (٥-٣١)

يوضح نتائج اختبار العلاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من مخاطر السوق المصرفية الالكترونية "باستخدام معامل ارتباط سبيرمان"

العلاقة	معامل الارتباط(r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من مخاطر السوق المصرفية الالكترونية	٠.٨٢٩	٠.٠٠١**	دالة

** دالة عند مستوى معنوية اقل من (٠.٠١)

من جدول رقم (٥-٣١) يتضح ما يلى:

١- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من **مخاطر السوق** المصرفية الالكترونية حيث بلغ معامل الارتباط (٨٢٩.) بمستوى معنوية اقل من (٠.٠١).

٢- فكلما كان هناك دور للجان المراجعة بالمصرف كلما ادى ذلك الى الحد من **مخاطر السوق** المصرفية الالكترونية

٣- الخلاصة: نقبل الفرض الإحصائي البديل القائل " بوجود علاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من مخاطر السوق المصرفية الالكترونية " ونرفض الفرض العدمى القائل " بعدم وجود علاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من مخاطر السوق المصرفية الالكترونية ".

(٥-٥-١-٨): الفرضية الفرعية الثامنة: ١-: نص الفرضية:

- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر الأخلاقية المصرفية الالكترونية

٢-: محاور الفرضية:

- محاور دور لجان المراجعة
- محاور المخاطر الأخلاقية المصرفية الالكترونية

٣-الأسلوب الإحصائي المستخدم:

- معامل ارتباط سبيرمان للرتب .

جدول رقم (٥-٣٣)

يوضح نتائج اختبار العلاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر الأخلاقية المصرفية الالكترونية "باستخدام معامل ارتباط سبيرمان"

العلاقة	معامل الارتباط(r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر الأخلاقية المصرفية الالكترونية	٠.٧٤٩	٠.٠٠١**	دالة

** دالة عند مستوى معنوية اقل من (٠.٠١)

من جدول رقم (٥-٣٣) يتضح ما يلى:

١- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من **المخاطر الأخلاقية** المصرفية الالكترونية حيث بلغ معامل الارتباط (٧٤٩.) بمستوى معنوية اقل من (٠.٠١).

٢- فكلما كان هناك دور للجان المراجعة بالمصرف كلما ادى ذلك الى الحد من **المخاطر الأخلاقية** المصرفية الالكترونية

٣- **الخلاصة:** نقبل الفرض الإحصائي البديل القائل " بوجود علاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر الأخلاقية المصرفية الالكترونية " ونرفض الفرض العدمى القائل " بعدم وجود علاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من المخاطر الأخلاقية المصرفية الالكترونية ".

(٥-٥-١-٩): الفرضية الفرعية التاسعة:

١-: نص الفرضية:

- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف الالكترونية

٢-: محاور الفرضية:

- محاور دور لجان المراجعة
- محاور مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف الالكترونية

٣-الأسلوب الإحصائي المستخدم:

- معامل ارتباط سبيرمان للرتب .

جدول رقم (٥-٣٥)

يوضح نتائج اختبار العلاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف الالكترونية **"باستخدام معامل ارتباط سبيرمان"**

العلاقة	معامل الارتباط(r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف الالكترونية	٠.٥٢٣	٠.٠٠١**	دالة

** دالة عند مستوى معنوية اقل من (٠.٠١)

من جدول رقم (٥-٣٥) يتضح ما يلى:

١- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من **مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف الالكترونية** حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٥٢٣) بمستوى معنوية اقل من (٠.٠١).

٢- فكلما كان هناك دور للجان المراجعة بالمصرف كلما ادى ذلك الى الحد من **مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف الالكترونية**

٣- **الخلاصة:** نقبل الفرض الإحصائي البديل القائل " بوجود علاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف الالكترونية " ونرفض الفرض العدمى القائل " بعدم وجود علاقة بين دور لجان المراجعة بالمصرف والحد من مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف الالكترونية ".

٧-الخلاصة و النتائج و التوصيات

٧/١- الخلاصة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر المصرفية الإلكترونية وتحديدها فيما يتعلق بالعمليات المصرفية ، خلال الدراسة قامت الباحثة بمحاولة للحد من هذه المخاطر المتمثلة فى :المخاطر الإستراتيجية ، المخاطر التشغيلية ، مخاطر السمعة، المخاطر القانونية ، المخاطر الإئتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، المخاطر الأخلاقية، ومخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية .

إختبرت الدراسة قدرة لجان المراجعة على تخفيض المخاطر المصرفية للبنوك الإلكترونية . كما إختبرت الدراسات المحاسبية السابقة إستقلال لجان المراجعة فيما يتعلق بتلك المخاطر .

تم إجراء دراسة ميدانية للتوصل إلى دور فعال للجان المراجعة فى الحد من المخاطر المصرفية ، يتكون مجتمع الدراسة فيها من العاملين في مجال المراجعة في المصارف المصرية وقد تم توزيع (١٢٠) استبانة على عينة الدراسة . تم إستخدام التسعة أنواع من المخاطر السابق الإشارة إليها فى الإستبانة للتوصل إلى دور لجان المراجعة فى الحد من المخاطر المصرفية .

وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى إثبات صحة فرضيات البحث وأوصت بحزمة من الإجراءات و الإحتياطات الواجب إتخاذها من قبل لجان المراجعة بالنسبة لكل نوع من أنواع المخاطر للحد منها .

٧/٢- النتائج (Results):-

أ - تأكد إتفاق المبحوثين على وجود دور هام وفعال للجان المراجعة فى الحد من المخاطر المصرفية على إختلاف أنواعها ولكن بنسب متفاوتة ، مما يؤكد أن الدراسة الميدانية قد أثبتت صحة الفرضيات التى بنيت عليها الدراسة.

ب - قام المبحوثين بالتأكيد على خطورة المخاطر المصرفية محل الدراسة ولكن بالترتيب التالى :-

١- مخاطر امن نظم معلومات محاسبية متعلقة بالمصارف الالكترونية .

٢- مخاطر أخلاقية متعلقة بالمصارف الالكترونية.

٣- مخاطر السوق متعلقة بالمصارف الالكترونية.

٤- مخاطر السمعة متعلقة بالمصارف الالكترونية.

٥- مخاطر السيولة متعلقة بالمصارف الالكترونيُة.

٦- مخاطر ائتمان متعلقة بالمصارف الالكترونية.

٧- مخاطر تشغيلية متعلقة بالمصارف الالكترونية.

٨- مخاطر قانونية متعلقة بالمصارف الالكترونية.

٩- مخاطر إستراتيجية متعلقة بالمصارف الالكترونية.

٣/٧-التوصيات(Recommendations) :-

توصى الدراسة بالنسبة للمخاطر المصرفية الإلكترونية بأن تهتم لجان المراجعـــة فى الحد من المخاطر المصرفية على إختلاف أنواعها وذلك بإتباع الإجراءات التالية :-

١- بالنسبة للمخاطر الإستيراتيجية فيتم الإهتمام بالتأكد من حصول المصرف على عائد مناسب للمخاطر التى قد تصادفه ، وأن تحدث محاولات لتفادى الخسائر المحتملة ، وأن يتم وضع نظام للرقابة الداخلية جيد و ذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر فى جميع وحدات المصرف وأن يتم إستخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي.

٢- بالنسبة للمخاطر التشغيلية فيجب تبنى ما يلى : تنفيذ بيئة رقابية فاعله لإدارة مخاطر التشغيل الناشئة عن أنشطتها ، وضع إطار عمل شامل وسليم للمصرف ، الاهتمام بمتابعة مخاطر التشغيل فى الإدارات المختلفة للمصرف و التى تنشأ نتيجة للإجراءات المتبعة ، الاهتمام بمتابعة مخاطر التشغيل فى الإدارات المختلفة للمصرف و التى تنشأ بسبب العاملين ، دراسة الأنشطة المختلفة للمصرف ثم عمل توصيات بالإتجاه نحو نشاط معين والإبتعاد عن آخر فى ضوء ذلك ، أن تتوافر معلومات عن الخلفية التعليمية و المهنية للعاملين فى إدارة المصرف بما فيهم مجلس الإدارة و كبار العاملين ، أن يتم الاهتمام بتقييم كفاءة العاملين بالمصرف و مهاراتهم ، وأن يتم الفصل الواضح للمسؤوليات ووضع خطط للطوارئ.

٣- بالنسبة لمخاطر السمعة فيجب أن يتم التأكد من إنتظام الخدمة و من عدم نقص فى متطلبات الإفصاح اللازم للعملاء .

٤- بالنسبة للمخاطر القانونية فيجب أن يتم تحرى الدقة والوضوح فى تحرير العقود ، وأن يتم متابعة الإدارة القانونية وتقييم آدائها بصفة دورية فى ضوء الأحكام التى تصدر لصالح المصرف ومدى إمكانية تنفيذها ، وأن يتم النص فى العقود على عرض المنازعات على لجنة تحكيم لتقليل التكاليف و سرعة الحكم فيها .

٥- بالنسبة للمخاطر الإئتمانية فيجب أن يتم التأكد من أن المصرف يقوم بمتابعة تواريخ استحقاق القروض ، وأن يهتم المصرف بتحديد الجدارة الائتمانية للعميل الواحد والأطراف المرتبطة به ، وأن يهتم المصرف

بتحديد درجة المخاطر الإئتمانية لكل تسهيل ممنوح للعميل ، أهمية وجود قاعدة بيانات عن كافة عملاء المصرف وأنشطتهم ، وأن يهتم المصرف بتحديد المتوسط المرجح للجدارة الإئتمانية لمحفظة المصرف و جزئياتها بحسب الصناعات التى ينبغى أن يخضع كل منها لدراسات مستقلة ، وأن يقوم المصرف بعمل دراسات عن إحتمال الفشل فى السداد.

٦- بالنسبة لمخاطر السيولة فيجب على المصرف أن يقوم بالترتيب بما يلى : إعداد تقارير عن السيولة علي أساس دوري ، وأن يوفر المصرف قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وآجال استحقاقاتها ، وأن يقوم المصرف بوضع وتطبيق إجراءات سليمة لقياس السيولة ، وأن يقوم المسئول عن إدارة السيولة بالمصرف بتوظيف أنشطه جميع أقسام المصرف العاملة في تجميع السيولة وأن يوفر المصرف نظام للمعلومات ملائم لاستخراج تقارير منتظمة ومستقلة تساعد في معرفه مدي الالتزام بالسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة السيولة المصرفية ، وأن يقوم المسئول عن إدارة السيولة بالمصرف بالتسجيل بدقه لأنشطه جميع أقسام المصرف العاملة في تجميع السيولة ، وأن يتوفر للمصرف آليات التحكم الداخلية لإداره مخاطر السيولة حيث تكون هذه الآليات جزءا من نظام الرقابة الداخلية الذي يتبعه المصرف ، وأن يقوم المصرف بوضع نظم وافيه لمراقبه التعرض لمخاطر السيولة.

٧- بالنسبة لمخاطر السوق فهى تنقسم إلى ثلاث مجموعات يتم التعامل معها كما يلى :

- بالنسبة لمخاطر الأوراق المالية المتعلقة بمخاطر السوق بمايلى : أن يتم التأكد من سلامة إجراءات حيازة و التصرفات التى تتم للتعامل فى هذه الأوراق ، وأن يتم تكوين محفظة الإستثمار فى الأوراق المالية بشكل متوازن ، وأن تهتم إدارة المصرف العليا بتفويض من يقوم بالدراسة الجيدة للأوراق المالية المراد الإستثمار فيها ، وأن يتم تكوين مخصص مناسب لمواجهة الانخفاض فى أسعار المحفظة ، وأن يتم مراعاة إسناد إدارة المحفظة لكفاءات متخصصة

- بالنسبة لمخاطر السوق المتعلقة بتقلب أسعار سعر الفائدة فيجب إتخاذ ما يلى : أن يضع المصرف نظاما و موجهات للحدود القصوى لتحمل مخاطر سعر الفائدة و التقيد بها.

- بالنسبة لمخاطر السوق المتعلقة بتقلب أسعار سعر الصرف فيجب إتخاذ ما يلى : أن تتوافر أنظمة معلومات لضمان الالتزام بالحدود المقبولة لهذا النوع من المخاطر ، أن تتضمن السياسات الحدود الدنيا التى يتقبلها مجلس إدارة المصرف بخصوص مخاطر أسعار الصرف ، أن تتوافر أنظمة معلومات للحد من مخاطر سعر الصرف ، و أن يتوافر بالمصرف سياسات واضحة للحد من مخاطر تقلبات أسعار الصرف ، وأن يتم مراجعة مخاطر سعرالصرف من قبل أنظمة الرقابة الداخلية بالمصرف.

٨- بالنسبة للمخاطرالأخلاقية فيجب أن تتم المتابعة المكتبية و الميدانية للعمليات المصرفية ، وأن يتم أخذ ضمانات من العملاء لمواجهة حالات خيانة الأمانة ، وأن يتم بناء قاعدة معلومات تتوافر فيها البيانات عن

كافة عملاء المصرف ، وأن يتم التعرف على معدلات الأرباح التى يحققها العملاء فى أعمالهم و مقارنتها بالربح المحقق من العملية.

٩- بالنسبة لمخاطر أمن المعلومات فيجب أن يوجد رقم مميز و نسخة من كل برنامج يتم التعامل به مع قاعدة البيانات ، وأن يتم تحديد قيمة الصفقة وذلك لتوضيح مقدار التغيرات التى تحدث لعناصر البيانات أرصدة الحسابات بقواعد البيانات ، وأن يوجد رقم مميز لكل نهاية طرفية يتم من خلالها التعامل مع قاعدة البيانات ، وأن يتم توضيح الرصيد بعد التحديث (القيمة الجديدة لمفردة البيانات التى تم تحديثها بقاعدة البيانات ، وهل يمكن التوصل إلى مقدار الرصيد قبل التحديث ، القيمة السابقة لمفردة البيانات التى سيتم تحديثها بقاعدة البيانات ، هل يمكن التوصل إلى تحديد لرمز العملية التى تسببت فى تعديل رصيد الحساب بقاعدة البيانات (مدين ، دائن)؟ وأن يتم التأكد من مكافحة مخاطر توقف الأجهزة ، مخاطر الفقد الكلى أو الجزئى للبيانات أو تغييرها ، كفاءة الأجهزة الإلكترونية بما يسمح بتقبل أى تطورات ، وأن يوجد رقم وحيد لكل صفقة تتم من خلال قاعدة البيانات.

المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب :ـ

١- إدارة البحوث إتحاد المصارف العربية ، *" بازل ٣ "*، ٢٠١٠، إتحاد المصارف العربية.

٢- د. على إبراهيم طلبه ، *" مراجعة النظم الإلكترونية "* ، ٢٠٠٨،دار البيان للطباعة.

٣- د. عبد الوهاب نصر على ، د. شحاته السيد شحاته ، *" مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات "* ، ٢٠٠٧،الدار الجامعية.

٤- د. محمد رشاد مهنا ، د. كامل السيد عشماوى ، *" مقدمة فى مبادئ وبرامج المراجعة "*، ٢٠٠٨ ، بدون ناشر.

الدوريات :-

١-- د. عبد الوهاب نصر على ، ، مارس ٢٠٠٥ " أثر محددات التلاعب في القوائم المالية على تخطيط إجراءات المراجعة وأثر ذلك على تقرير مراجع الحسابات عن القوائم المالية " ، ***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الإسكندرية ، عدد (١).***

٢-د. مجدى محمد سامى, (يوليو ٢٠٠٩)،" دور لجان المراجعة فى حوكمة الشركات و أثرها على جودة القوائم المالية المنشورة فى بيئة الأعمال المصرية "***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الإسكندرية*** , العدد رقم (٢)المجلد رقم (٤٦).

مؤتمرات و ندوات و دورات تدريبية :-

١- د. إبراهيم الكراسنة ، (٢٠٠٦)،" أطر أساسية معاصرة فى الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر"، ***صندوق النقد العربي معهد الدراسات الإقتصادية.***

٢- د. إحسان بن صالح المعتاز، ٣(-٤ ذو القعدة ١٤٢٨هـ - الموافق ١٣-١٤ نوفمبر ٢٠٠٧م)، "مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن بعض متطلبات لائحة حوكمة الشركات" ، ***الندوة العلمية الأولى لقسم المحاسبة"السوق المالية السعودية: نظرة مستقبلية" المنعقد بتنظيم جامعة الملك خالد – كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية والإدارية – قسم المحاسبة ، أبها .***

١- ٣- د.حسن عبد الكريم سلوم ، د.بتول محمد نورى، (٢٠٠٩) ،"دور المعايير المحاسبية الدولية فى الحد من الأزمة المالية العالمية "، ***المؤتمر العلمى الدولى السابع كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية بعنوان " حول تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية على منظمات الأعمال التحديات الفرص الآفاق ،جامعة الزرقاء الخاصة الأردن.***

٤- عطا عيد عطا عبد الرحيم ، (٢٠٠٧) ، "البنوك الإلكترونية " ، ورقة عمل مقدمة *بدورة البنوك الإلكترونية (التطور التقنى و الأبعاد) ، البنك المركزى المصرى المعهد المصرفى.*

٥- د. سمير الشاهد ،" واقع الرقابة على المصارف الإسلامية : دول مختارة " (مصر-البحرين-السودان) ، ١٨-٢٢ أبريل ٢٠١٠ " ، *دورة تدريبية حول الرقابة و الإشراف على المصارف الإسلامية ، جامعة الأزهر مركز صالح عبد الله كامل للإقتصاد الإسلامى بالإشتراك مع : المعهد الإسلامى للبحوث و التدريب البنك الإسلامى للتنمية بجدة.*

٦- د. محمد عبد الحليم عمر ، (أكتوبر ٢٠٠٥)، " إدارة المخاطر فى المصارف الإسلامية "، *سلسلة أبحاث و دراسات.*

٧- أ. محمد محمد الألفى ، " التوقيع الإلكترونى فى نظم المعاملات الإلكترونية البنكية " ، *الجمعية المصرية لمكافحة جرائم المعلوماتية و الإنترنت ، دورة البنوك الإلكترونية و الحماية القانونية لها ، البنك المركزى المصرى المعهد المصرفى المصرى .*

٨- د. طارق عبد العال حماد ، (٢٥-٢٩ مايو ٢٠٠٨) ، " الأطراف الأساسية فى حوكمة الشركات و عملية إدارة المخاطر فى المصارف " ، *تدريبية حول حوكمة الشركات ، جامعة الأزهر مركز صالح عبد الله كامل.*

٩- د.نوال بن عمارة، (أكتوبر ٢٠٠٩) ، " إدارة المخاطر فى مصارف المشاركة " ، *الملتقى العلمى الدولى حول الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، وزارة التعليم العالى و البحث العلمى ،جامعة فرحات عباس-سطيف ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التيسيير ،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية.*

رسائل علمية :-

١- أ. دينا محمد زكى الصاوى ، ٢٠٠٩، " إقتصاديات المصارف الشاملة و إدارة المخاطر (بالإشارة إلى الجهاز المصرفى المصرى) "، *رسالة ماجستير كلية كلية الإقتصاد و العلوم السياسية قسم الإقتصاد جامعة القاهرة.*

٢- أ. محمد داود عثمان ، ١٤٢٨ ه - ٢٠٠٨ م ،" أثر مخففات مخاطر الإئتمان على قيمة البنوك ، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأدرنية بإستخدام معادلة " Tobin s Q "، *أطروحة دكتوراه مقدمة إلى قسم المصارف كلية العلوم المالية و المصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية .*

أخرى :-

١-*وزارة الإستثمار مركز المديرين المصرى* ،"دليل عمل لجان المراجعة "، أغسطس ٢٠٠٨.

٢- *البنك المركزى المصرى المعهد المصرفى* ، " الإتجاهات الحديثة لتطوير البنوك أعمال الرقابة و المراجعة الداخلية " ، المادة الموحدة إعداد المعهد المصرفى المصرى ٢٠٠٧.

٤- القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ *قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى و النقد*.
٦- *قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ٢٠٠٤* بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى و النقد .

شبكة المعلومات: -

١- د. إحسان بن صالح المعتاز، "لجان المراجعة بين الواقع و المأمول"، ورقة عمل ضمن *ملتقى لجان المراجعة فى الشركات المساهمة السعودية ، المنعقد بتنظيم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.*

http://uqu.edu.sa/files٢/tiny_mce/plugins/filemanager/files/٤١٥٠٢٧١/Socpa%٢٠Forum%٢٠in%٢٠Jeddah.ppt

٢- د. زيدان محمد ، د.بريش عبد القادر، "دور البنوك الإلكترونية فى تطوير التجارة الإلكترونية

douis.free.fr/article/e-commerce-ogx/Zidane.pdf

English References:-

- Larry E. Rittenberg ,Bradley J. Schwieger,Karla M. Johnstone, ٢٠٠٧, "Auditing a business Risk Approach", Sixth Edition , ***Library of Congress***, Control Number : ٢٠٠٧٩٢٣٦٨٩ ,.

-Ravinder Kumar , Virender Sharma , ٢٠٠٥ , " Auditing Principles and Practice ", ***Prentice-Hall of India Private Limited , New Delhi***-١١٠٠٠١.

-Lisa A. Owens-Jackson, Diana Robinson, Spring ٢٠٠٩," The Association Between Audit - Committee Characteristics, the Contracting Process and Fraudulent Financial Reporting", ***American Journal of Business***, Vol.٢٤, No.١, pp.٥٧-٦٥.

- Edward Cahill, ٢٠٠٦," Audit Committee and Internal Audit Effectiveness in a Multinational Bank Subsidiary: A case study", ***Journal of Banking Regulation***,Vol.٧,No.١/٢,pp.١٦٠-١٧٩.

- Vic Naiker, Divesh S.Sharma , ٢٠٠٩," Former Audit Partners on The Audit Committee and Internal Audit Deficiencies ", ***The Accounting Review*** ,Vol.٨٤,No.٢,pp.٥٥٩-٥٨٧.

-Matthew J. Magilke , Brian W. Mayhew, Joel E. Pike, ٢٠٠٩ ," Are Independent Audit Committee Members Objective? Experimental Evidence", ***the Accounting Review***, Vol. ٨٤, No. ٦, pp. ١٩٥٩-١٩٨١.

- Michael Mazur, Aug ٢٠٠٧ " A Closer Look at Bank Audit Committees , ***Community Banker***;Vol. ١٦ , No. ٨; p. ٦٧.

- Bedard, J., ٢٠٠٤,"The Effect of Audit Committee Expertise Independence, and Activity on Aggressive Earnings Management", ***Auditing: a Journal of Practice and Theory***, Vol. ٢٣, No.٢, pp.١٣-٣٥.

-Christopher J zinski , Apr ٢٠٠٣," New Best Practices for Audit Committee Chairman", *Community Banker*;Vol. ١٢ , No ٤; pp. ٥٠-٥١.

-Habib Mahama , Chen Yu Ming , ٢٠٠٩ ," Currency Options Trading Practices and the Construction and Governance of Operational Risk A case study", ***Accounting, Auditing & Accountability Journal*** , Vol. ٢٢, No. ٤, pp. ١٢٦-١٦٠.

- Jagan Krishnan; Jong Eun Lee; May ٢٠٠٩ , " Audit Committee Financial Expertise, Litigation Risk, and Corporate Governance ", ***A Journal of Practice & Theory*** , Vol. ٢٨, No. ١, pp. ٢٤١-٢٦١.

- Christopher J Zinski , April ٢٠٠٣; New best practices for audit committee chairman , ***Community Banker;*** Vol. ١٢, No. ٤, pp. ٥٠-٥١.

- Klein , A., ٢٠٠٢, "Audit Committee Board of Director Characteristics , and Earnings Management ", ***Journal of Accounting & Economics,*** Vol. ٣٣, No.١, pp. ٣٧٥-٤٠٠.

- Joe Christopher , Gerrit Sarens , Philomena Leung , ٢٠٠٩ ,"A critical analysis of the independence of the internal audit function: evidence from Australia " , ***Accounting, Auditing & Accountability Journal*** , Vol. ٢٢ No. ٢, pp. ٢٠٠-٢٢٠.

- Stuart Turley and Mahbub Zaman, "Audit committee effectiveness: informal processes and behavioural effects", ***Accounting, Auditing & Accountability Journal,*** Vol. ٢٠ No. ٥, ٢٠٠٧ pp. ٧٦٥-٧٨٨

- Habib Mahama , Chen Yu Ming , ٢٠٠٩ , " Currency Options Trading Practices and the Construction and Governance of Operational Risk A Case Study" , ***Accounting, Auditing & Accountability Journal*** , Vol. ٢٢ No. ٤, pp. ١٢٦-١٦٠.

-Vineeta Divesh , July ٢٠٠٥ , " The Effects of Independen Audit Committee Member Characteristics and Auditor Independence on Financial Restatements " , A dissertation submitted in fulfillment of the requirements ***for the Degree of Doctor of Philosophy , Department of Accounting , Finance and Economics , Griffith Business School , Griffith University.***

- Kevint . Rich , June ٢٠٠٩ , "Audit Committee Accounting Expertise and Changes in Financial Reporting Quality" , A Dissertation Presented ***to the Department of Accounting and the Graduate School of the University of Oregon in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy.***

- Roman Weil , Douglas J. Coates, M. Laurentius Marais , ٢٠٠٥, " Audit Committee Financial Expertise", pp.١-٢.
http://www.sbafla.com/pdf/governance/Audit%٢٠Committee%٢٠Financial%٢٠Expertise%٢٠(٢٠٠٥).pdf

- *Annemarie K. Keinath , Judith C. Walo, "* Audit Committee Responsibilities Disclosed Since Sarbanes-Oxley" , ***The CPA Journal*** , June ٢٠٠٨ . http://www.nysscpa.org/cpajournal/٢٠٠٨/٦٠٨/essentials/p٣٢.htm

"International Regulatory Framework for Banks (Basel III)"***Bank for International Settlements*** -
http://www.bis.org/bcbs/basel٣.htm

-" Audit Committees in the Banking Sector are Refoucusing-and Reassessing" , ٣٠/٩/٢٠٠٩.
http://www.kpmg.com/Global/en/IssuesAndInsights/ArticlesPublications/ACI-international/Pages/Audit-Committees-Refocusing-and-Reassessing.aspx.